الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

وزارة الاقتصاد والمالية

التقرير الاقتصادي والمالي

مشروع قانون المالية لسنة 2025

نوفمبر 2024

الفهرسة

مقدمة 3

1.الوضع الاقتصادي الدولي 4

1.1. النمو الاقتصادي العالمي 4

2.1 التضخم 5

3.1. التجارة العالمية 5

2. تطور الاقتصاد الوطني في الفترة الأخيرة 6

1.2 النمو الاقتصادي 6

أ- تطور النمو الاقتصادي 2022-2023 6

ب- تطور النمو الاقتصادي 2024-2025 7

2.2 التضخم 8

3.2 القطاع الخارجي 9

4.2 الدين العام 9

1.4.2. محفظة الدين العام الإجمالي في 30 يونيو 2024 10

2.4.2 تكاليف المحفظة والمخاطر في نهاية عام 2024 12

3- تنفيذ وآفاق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 14

1.3 نظرة موجزة على تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 14

2.3 آفاق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2021-2025 18

4. المالية العامة 20

1.4 التطورات الأخيرة (2022-2023) والوضعية نهاية سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024 20

أ- الموارد 20

ب. النفقات: 21

ج. رصيد الميزانية 24

2.4 التنفيذ الإجمالي لبرنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية 24

5 الآفاق الاقتصادية والمالية 2025 26

1.5 الأهداف الكبرى لمشروع قانون المالية 2025 26

2.5. المجاميع الكبرى لمشروع ميزانية 2025 27

1.2.5. المكونات الأساسية للإيرادات 27

2.2.5. المكونات الرئيسية لنفقات 2025 28

3.2.5 الأرصدة الميزانوية 30

لائحة الأشكال

الشكل 1 : النمو العالمي 4
الشكل 2 : : النمو حسب المنطقة..... 5
الشكل 3 : نمو حجم تجارة السلع 6
الشكل 4 : نمو الناتج المحلي 2023-2026.....7
الشكل 5 : مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.....8
الشكل 6 : طبيعة إهلاك الديون المتوقع في نهاية عام 2023 13
الشكل 7 : القطاع الاولي 15
الشكل 8 : القطاع الثانوي 16
الشكل 9 : القطاع الثالث: 17
الشكل 10 : القطاع الثالث 17
الشكل 11 : الإيرادات 2022-2023 21
الشكل 12 : الإيرادات نهاية سبتمبر2023-2024 21
الشكل 13 : توزيع النفقات 2022-2023 23
الشكل 14 : : توزيع النفقات 2023-2024 23
الشكل 15 : توزيع الايرادات 27
الشكل 16 : توزيع الايرادات الضريبية 28
الشكل 17 : توزيع النفقات 28
الشكل 18 : نفقات التسيير.....29
الشكل 19 : توزيع نفقات الإستثمار.....29
الشكل 20 : الأرصدة الميزانوية.....30

لائحة الجداول

الجدول : 1 رصيد الدين الخارجي حسب النشاط الإقتصادي 11
الجدول : 2 : تكاليف المحفظة والمخاطر في نهاية عام 2024 12

مقدمة

يتم إعداد التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2025 طبقا للمادة 42 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية رقم 2018.039 الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 2018، ويرافق مشروع قانون المالية لسنة 2025 ليقدم تحليل مفصل حول الوضع الاقتصادي والمالي لبلادنا. ويحظى مشروع القانون هذا بأهمية خاصة، كونه يمثل أول قانون للمالية ينسجم تماما مع توجهات البرنامج الرئاسي لفخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني، تحت عنوان "طموحي للوطن". ويشكل هذا البرنامج حجر الزاوية في عمل الحكومة وأساس استراتيجياتها التنموية. يتكون هذا التقرير من عدة محاور رئيسة، تمكن من قراءة كاملة للأداء الاقتصادي الأخير والآفاق المستقبلية. ويبدأ بتحليل الوضع الاقتصادي الدولي، مع تسليط الضوء على اتجاهات النمو العالمي والتضخم والتجارة. وبعد ذلك، يتطرق للوضع الاقتصادي الوطني الحديث، ويغطي تطورات النمو والتضخم والدين العام والمالية العامة في السنوات الأخيرة. كما يخصص قسما مهما أيضًا لتنفيذ وآفاق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، التي توجه جهود الدولة نحو تنمية شاملة ومستدامة.

بشكل عام، من المتوقع أن يتباطأ نمو اقتصاد بلادنا إلى 4.6% في عام 2024، بعد أن وصل إلى 6.5% في عام 2023، ويستقر عند 4.2% في عام 2025. ومن المتوقع أن ترتفع إيرادات الميزانية بنسبة 5.89% إلى 110.5 مليار أوقية اوقية في عام 2025، مدعومة بزيادة في الإيرادات الضريبية بنسبة 7.27% لتصل إلى 72.23 مليار أوقية، مدفوعة بشكل أساسي بالضرائب على السلع والخدمات وكذلك الضرائب على الأرباح.

ومن حيث الإنفاق، ستكون هنالك زيادة معتبرة في الاستثمارات. حيث سيصل الإنفاق الاستثماري إلى 51.19 مليار أوقية في عام 2025، منها 78% ممولة على الموارد المحلية، وهي زيادة كبيرة مقارنة بـ 42.14 مليار أوقية في عام 2024. ويدعم تعزيز الاستثمار العام برنامج الحكومة لتطوير البنية التحتية، وهو أمر ضروري لدعم النمو الاقتصادي وأهداف البرنامج الرئاسي. ومن المنتظر أن يصل عجز الموازنة إلى -6,37 مليارا وقية سنة 2025، بفضل الاستثمارات ذات الأولوية، مما يعكس التزام الدولة بتحفيز الاقتصاد مع احترام مقتضيات الحيطة المالية.

1.الوضع الاقتصادي الدولي

1.1. النمو الاقتصادي العالمي

من المتوقع أن يظل معدل النمو العالمي مستقرا في حدود 3.2 % في سنتي 2024 و2025. فيما ستبقى توقعات النمو شبه ثابتة مقارنة مع تلك المسجلة في نشرة يوليو لسنة 2024.

الشكل1 : النمو العالمي

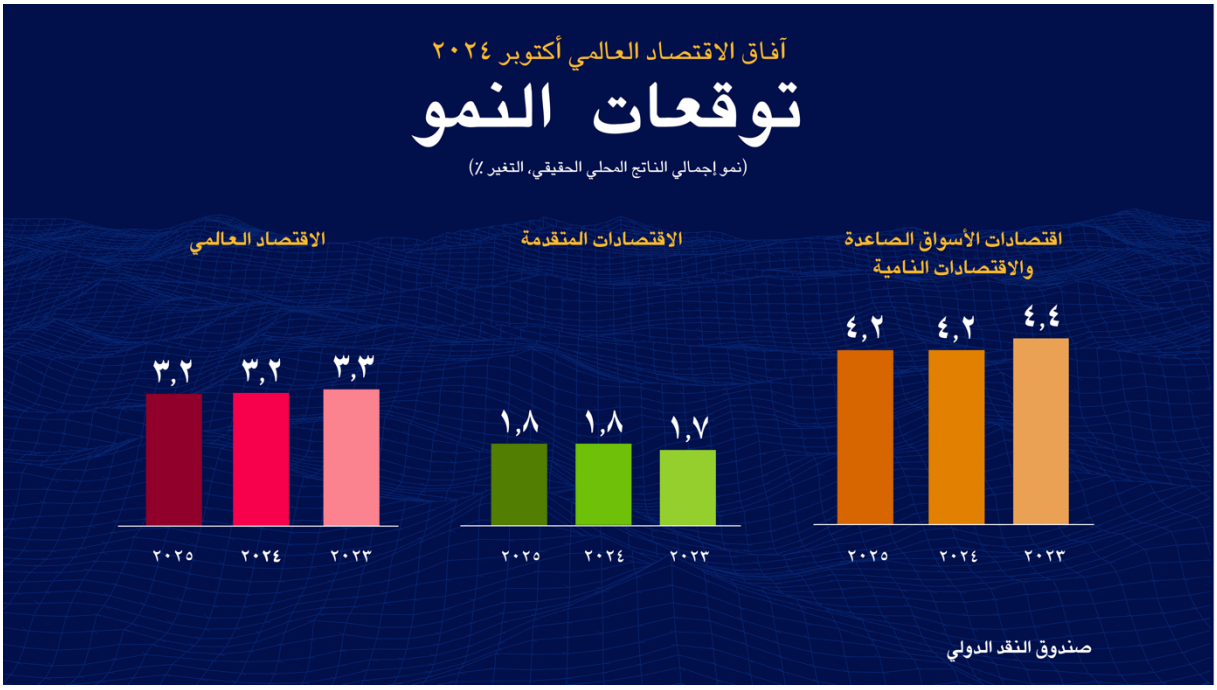

يظهر نمو الاقتصاد العالمي حاليا تفاوتاً معتبراً بين مختلف المناطق. ففي الدول المتقدمة، يعتبر الوضع متباينا: ففي حين كان نمو الاقتصاد الأمريكي أكثر صلابة من المتوقع، مما ساهم بشكل كبير في الحد من التباطؤ الملاحظ في بعض الاقتصادات الأخرى المتقدمة، كدول منطقة الأورو، حيث تمت مراجعة التوقعات بالانخفاض. وعلى العموم، فإنه من المتوقع أن يصل النمو في الدول المتقدمة إلى 1.8 % في 2024 و2025 بعد أن كان 1.7 % في 2023.

ستبقى الآفاق أيضا متنوعة في اقتصادات الدول الصاعدة والنامية. ففي آسيا سيشهد النمو ارتفاعا مهما مدفوعاً بارتفاع الطلب في قطاع اشباه - المو صلات، وكذلك الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي أدي إلى ارتفاع توقعات النمو في المنطقة. في حين أن، مناطق أخري كإفريقيا شبه الصحراء والشرق الأوسط وآسيا الوسطي تواجه تراجعاً في توقعات نموها. حيث وصل معدل النمو الإجمالي في الاقتصادات الصاعدة إلى 4.2 % في 2024 و2025 بعد ان كانت 4.4 % في 2023.

أما بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل، فإن النمو الذي وصل إلى 3.3 % في 2023، من المتوقع أن يتراجع إلى 3.2 % 2024 ليظل ثابتا عند نفس المستوي في 2025. ويشير هذ الاختلاف في النمو إلى تعقيد التحديات الاقتصادية العالمية التي تتطلب إصلاحات واستراتيجيات خاصة بكل منطقة تبعاً للتحدي الخاص بها.

الشكل 2 : : النمو حسب المنطقة

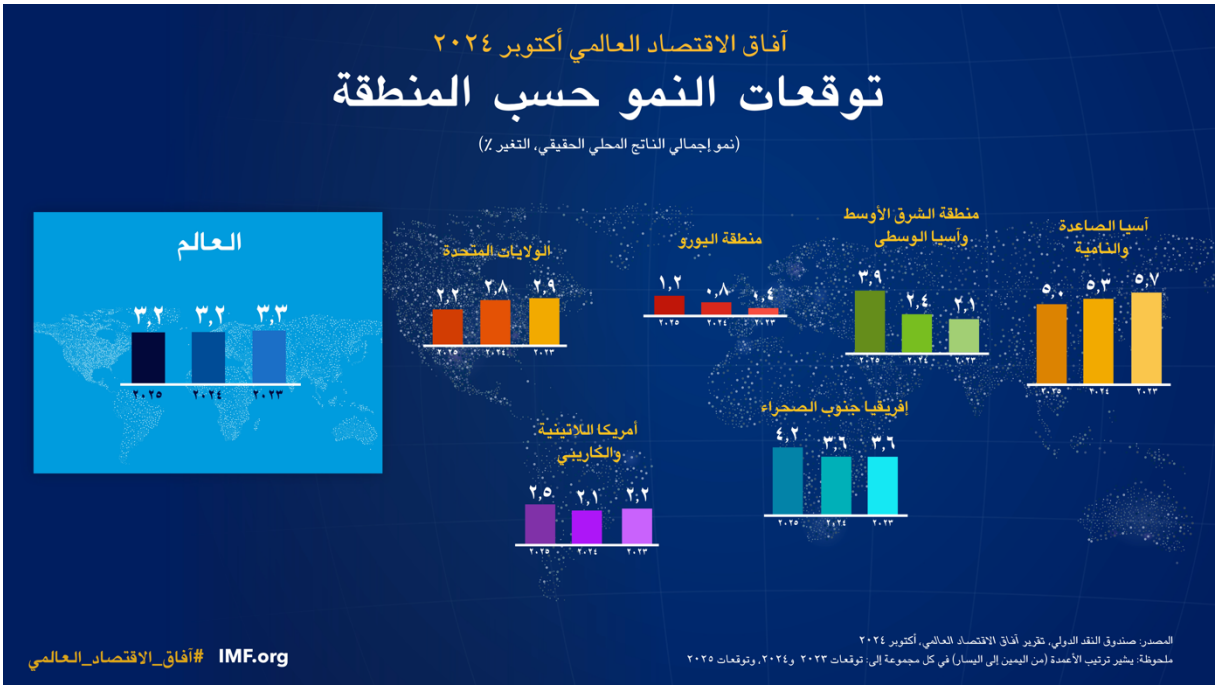

2.1 التضخم

تمت مراجعة مستويات التضخم التي بلغت 6.7 % في 2023 لتصل إلى 5.8 % في 2024 و4.3 % في 2025. ومن المتوقع ان تسجل البلدان المتقدمة مستويات التضخم المنشودة بشكل أسرع من الدول الصاعدة، حيث ستظل أسعار الخدمات مرتفعة.

من المتوقع أن يتذبذب منحى تراجع التضخم بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية في سياق تطبعه التوترات الجيو- سياسية.

وستظل الأسواق المالية هشة، في ظل التذبذبات المفاجئة التي يمكن أن تؤدي تشديد الشروط المالية. مما سينتج عنه تباطؤ النمو، خصوصاً في البلدان النامية المعرضة لخروج رؤوس الأموال وخطر ارتفاع معدلات الدين. كما سيؤدي استمرار مشاكل القطاع العقاري الصيني إلى تقويض ثقة المستهلكين ويلقي بظلاله على الاقتصاد العالمي.

في ظل عدم التوازن المستوطن، يجب على السلطات مراجعة سياساتها المالية من اجل ضمان استدامة الدين العام وإدخال إصلاحات هيكلية ستكون ضرورية بغية تحسين آفاق النمو مع ضمان مساعدة الفئات الأكثر هشاشة. وستكون التحالفات متعددة الأطراف في غاية الأهمية لدفع عجلة التحول البيئي وتقليل خطر التشرذم الجيو- اقتصادية.

3.1. التجارة العالمية

توقعت آخر نسخة من» آفاق التجارة العالمية والإحصاء» الصادرة عن منظمة التجارة العالمية انتعاش التجارة العالمية في 2024 و2025، حيث من المنتظر أن يصل النمو إلى 2.6 % و3.3 % على التوالي، وذلك بعد انكماش بنسبة 1.2 % في سنة 2023، ناجم عن التكاليف المرتفعة للطاقة والتضخم، خصوصاً في أوروبا. وبالرغم من التوترات

الجيو-سياسية والصراعات، فسيشهد النمو العالمي استقرارا للتضخم وانتعاشا للطلب على المواد المصنعة مع المحافظة على معدلات فائدة منخفضة.

وستعيد التوترات الجيو-سياسية تنظيم المبادلات، مع تباطؤ التدفقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

الشكل 3 : نمو حجم تجارة السلع

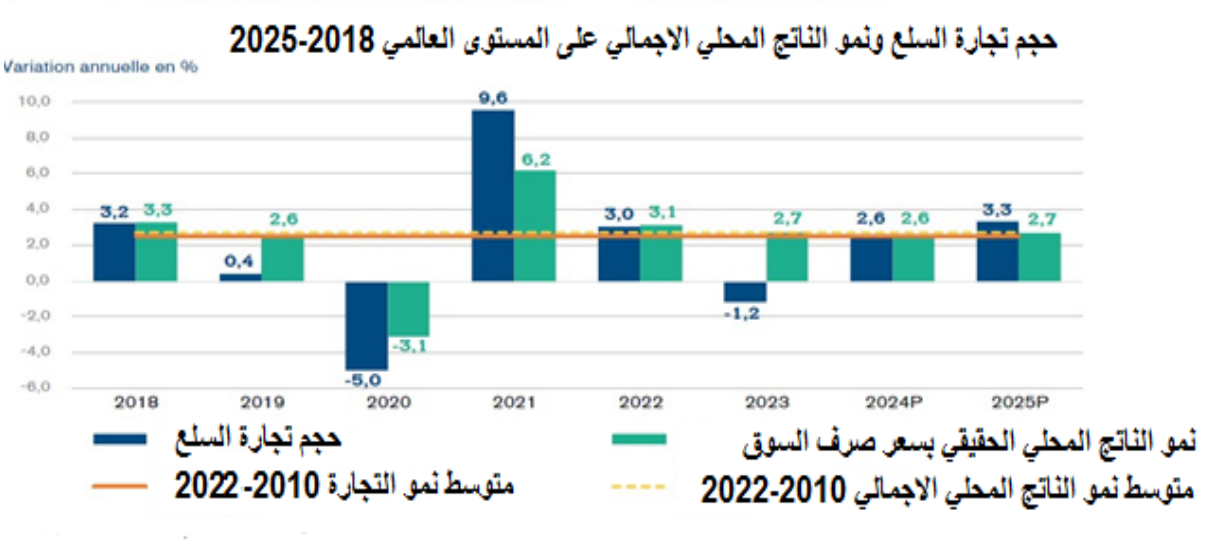

2. تطور الاقتصاد الوطني في الفترة الأخيرة

1.2 النمو الاقتصادي

أ- تطور النمو الاقتصادي 2022-2023

شهد الاقتصاد الوطني انتعاشا قوياً في سنة 2022، حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.8%، يعزى في الأساس إلى انتعاش الأنشطة الاستخراجية وتلك المتعلقة بقطاع الخدمات وكذلك **القطاع الأولي**، خصوصا الزراعة. في حين أن النمو الاقتصادي لسنة 2023 حقق معدل 6.5 %. ويعود هذا التباطؤ في الأساس إلى ضعف نمو **القطاع الثالث والثانوي** وكذلك إلى تراجع **القطاع الأولي** نتيجة تباطؤ أنشطة الصيد التي شهدت تراجعاً كبيرا بلغ 14.2 %.

وفي سنة 2022، ارتفع النمو الاقتصادي إلى 6,8% بفضل الانتعاش القوي في الأنشطة الاستخراجية والخدمات، التي ساهمت على التوالي بـ3,8 و3,3 نقطة في هذا النمو .وشهد **القطاع الأولي** نموا بنسبة 8,7%، مدفوعا بالأساس بأداء النشاط الفلاحي (+24,9%)، مدعوما بموسم أمطار استثنائي وانتعاش النمو في قطاع الصيد البحري .(+4,2%) كما انتعش **القطاع الثانوي** مسجلا نموا بنسبة 12,5% بفضل انتعاش الأنشطة الاستخراجية (+18,3%) وأنشطة التصنيع .(+8,2%) في حين، عانى قطاع البناء من انخفاض بنسبة 10.2%.

وفي عام 2023، سجلت الحسابات المؤقتة نموا مستداما بنسبة 6.5%، على الرغم من التباطؤ الطفيف، مدفوعا بشكل رئيسي **بالقطاعين الثانوي والثالث** .ويتجلى التباطؤ بشكل أكبر في الأداء الضعيف **للقطاع الأولي** بسبب الانخفاض الحاد في نشاط صيد الأسماك14.2- %، وذلك نتيجة التشريعات الجديدة المنظمة للصيد، مثل الحد من

الكميات التي يتم صيدها وتقسيم المناطق، التي أدت إلى عدم اهتمام المشغلين وانخفاض كميات الصيد السطحي بنسبة 23٪، مما أثر على إنتاج دقيق وزيت السمك.

وفي القطاع الثانوي، يعود النمو أساساً إلى استخراج خام الحديد والنحاس والذهب، مع نمو بنسبة 9,6٪ و10,6٪ على التوالي، مدفوعا بالإنتاج القياسي لشركة سنيم ونجاح مشروع (K 24) في تازيازت .

في حين ، عانت أنشطة التصنيع من انخفاض بنسبة 1.3٪ بسبب انخفاض أنشطة تصنيع منتجات الصيد بنسبة 34.5٪ خلال عام واحد، و إنتاج الأسمنت. ومع ذلك، شهدت أنشطة البناء انتعاشًا بنسبة 3.9٪ في عام 2023 بعد قفزة بنسبة 10.1٪ في عام 2022.

أخيرًا، يُفسَّر التباطؤ في **القطاع الثالث** بانخفاض الأنشطة التجارية (-1.8٪) والنقل (-0.3٪)، مرتبط بانخفاض أنشطة ميناء نواكشوط المستقل في عام 2023.

ب- تطور النمو الاقتصادي 2024-2025

الشكل 4 : نمو الناتج المحلي 2023-2026

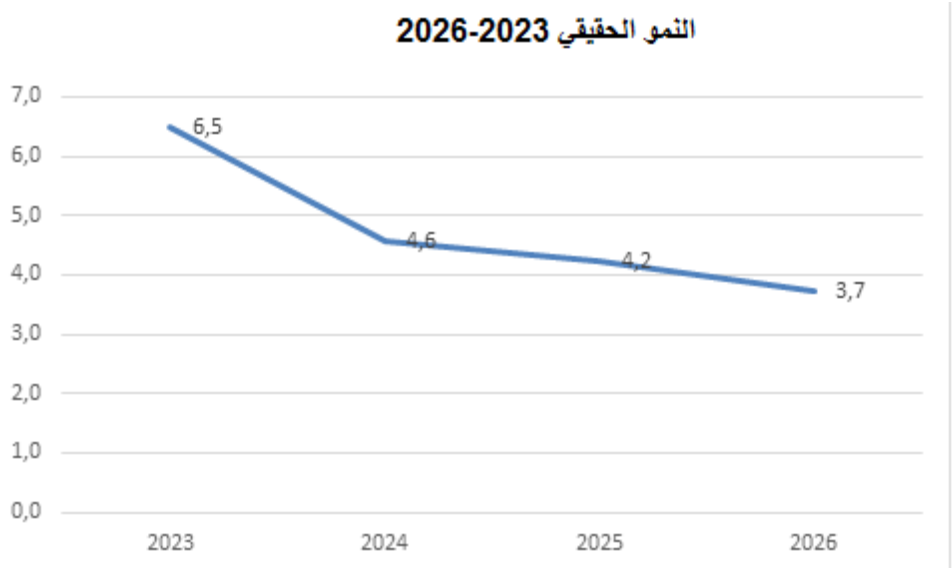

تعتبر التوقعات على المدى المتوسط مواتية إلى حد كبير ولكنها معرضة لمخاطر الهبوط. ومن المتوقع خلال الفترة 2024-2025 أن يبلغ النمو 6٪ في المتوسط، بفضل زيادة إنتاج الذهب والحديد وبدء تصدير الغاز وزيادة الإنتاج الزراعي. ومن الممكن أن يوفر بدء إنتاج الغاز حيزاً مالياً يتراوح بين 0.5 إلى 1.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً لدعم الإنفاق على البنية التحتية. وتظل هذه الآفاق عرضة لمخاطر مرتبطة بتطور بيئة دولية تتسم بشكل متزايد بالانقسام الجيو- إقتصادي الذي من شأنه أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي .ومن الممكن أن يؤدي مثل هذا الوضع إلى إضعاف الصادرات والإيرادات الاستخراجية وزيادة أسعار الواردات، وبالتالي تقليل الاحتياطيات وتفاقم هشاشة الاقتصاد الوطني .وعلى نحو مماثل، قد تتسبب مخاطر الكوارث المناخية المتكررة والفيضانات في إحداث صدمة للأسعار وتعريض آفاق النمو للخطر.

الشكل 5 : مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

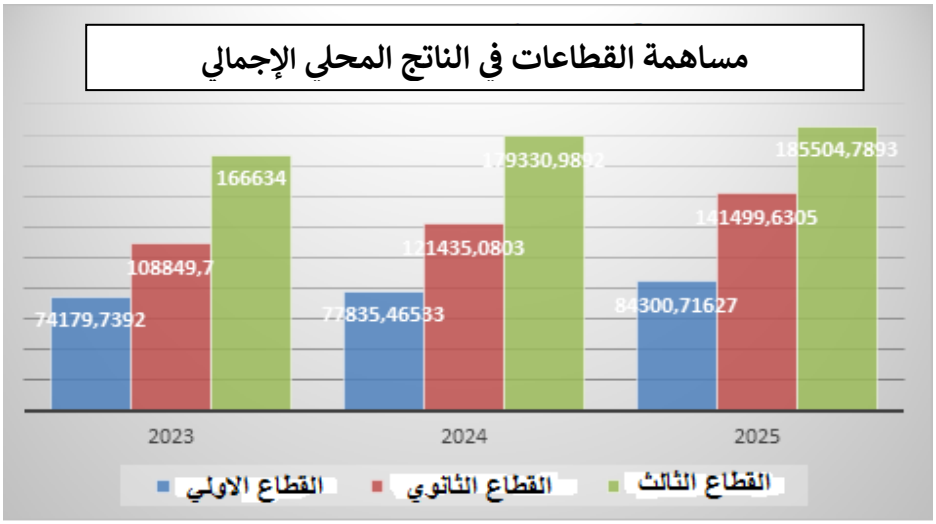

- **القطاع الأولي** :ومن المتوقع أن يشهد القطاع الأولي انتعاشا بنسبة 6,8% سنة 2024 مقارنة بانخفاض قدره 1,2% سنة 2023. ويفسر هذا التطور، من جهة، بالانتعاش المتوقع لأنشطة الصيد بسبب مراجعة التشريعات المنظمة لاستغلال وإدارة الثروة السمكية، وإعادة توزيع الأسطول حسب نوع المصايد، ورفع القيود المفروضة على تحديد سقف المصايد والحد من عدد الدورات .وسيستمر هذا الأداء في عام 2025، حيث من المتوقع أن يصل معدل نمو القطاع إلى 5.17 %.

- **القطاع الثانوي**: ومن المتوقع أن يشهد هذا القطاع تباطؤاً بسبب انخفاض صادرات الاستخراج التقليدي للذهب، وكذلك إنتاج الشركة الموريتانية للنحاس. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في القطاع 2,1% سنة 2024 مقابل 5,8% سنة 2023. وفي سنة 2025، يتوقع أن يتسارع النمو الحقيقي في القطاع الثانوي ليصل إلى 4,32% بفضل زيادة إنتاج شركة اسنيم وبدء إنتاج الغاز في مشروع **حقل غاز آحميم الكبير**.

- **القطاع الثالث**: وفيما يتعلق بالقطاع الثالث، فإنه يواصل ديناميكيته ليظهر نموا بنسبة 5,3% سنة 2024 بفضل استئناف أنشطة التجارة والنقل والأداء الجيد للأنشطة الخدمية الأخرى. وفي عام 2025، يمكن أن يصل النمو الحقيقي في هذا القطاع إلى 4.03% بفضل أداء قطاعات المالية والنقل والمعلومات والاتصال.

2.2 التضخم

وصل التضخم في 2021 معدل 5,7 % كانزلاق سنوي و1.6% كمعدل سنوي، وقد شهد ارتفاعا خلال سنة 2022 صحبة معدل تضخم بلغ 11 % كانزلاق سنوي، و9.6% كمعدل سنوي. ويمكن تفسير ارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة بعدة عوامل، من بينها تداعيات جائحة كورونا والحرب على أكرانيا التي تسببت في تذبذب خطوط التموين وانخفاض الإنتاج.

بينما شهدت سنة 2023 تقلصاً للأسعار مصحوبا بنسبة تضخم بلغت 5% كمعدل سنوي و1.6 % كانزلاق سنوي. يمكن إرجاع هذا المنحى التنازلي للتضخم بضبط السياسات النقدية للبنوك المركزية وانخفاض أسعار المواد الغذائية على مستوي السوق العالمية وكذلك نتيجة الجهود المبذولة من طرف الحكومة بغية تخفيف الآثار السلبية على المواطنين ذوي الدخل الضعيف.

في نهاية سنة 2023، طبعت وضعية السوق العالمي للمواد الأولية تراجعاً في سعر النفط الخام، حيث خسر سعر برميل النفط 16.8 % من قيمته مقارنة مع سعره سنة 2022.

وبنفس الطريقة شهد ت أسعار المواد الأساسية في السوق العالمي تراجعا في الأسعار الداخلية مع تضخماً بلغ 2.7 % كانزلاق سنوي في نهاية سبتمبر 2024، مقابل 3 % في سبتمبر2023. وكمعدل سنوي، وصل معدل التضخم إلى 2.4 % في سبتمبر 2024 مقابل 7.5 % في سبتمبر 2023. أما بالنسبة لسنتي 2024 و2025 فمن المتوقع أن تصل على التوالي إلى 3 % و4% كانزلاق سنوي.

3.2 القطاع الخارجي

في عام 2023، أظهرت الحسابات الخارجية تحسناً تمثل في تراجع العجز الجاري وتراكم احتياطيات النقد الاجنبي. تراجع العجز الجاري ليصل 9.0 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 15.0 % في سنة 2022. يعود هذا التحسن في الأساس إلى عدة عوامل، خصوصا التحسن النسبي للصادرات مدعوماً بقطاع المعادن (الحديد والذهب)، وكذلك تراجع الواردات المرتبط من جهة، بانخفاض أسعار المواد الغذائية والطاقة، ومن ناحية أخرى بسبب تقدم مراحل الإنتاج في مشروع غاز حقل آحميم الكبير الذي يساهم في انخفاض الحاجة إلى الواردات من مواد التجهيز.

وقد ساهم ارتفاع مردودية الاحتياطات الخارجية في هذا التحسن في سياق طبعه ارتفاع معدل الفائدة على مستوي السوق العالمي. بالتوازي مع ذلك، فقد تراجع رصيد حساب العمليات المالية في 2023 مقارنة ب 2022 مع المحافظة على رصيد موجب. وفيما يتعلق بالاستمارات الأجنبية المباشرة التي في الأساس موجهة إلى قطاع المحروقات، فقد واصلت دعم هذا الحساب.

سجل الرصيد الإجمالي لحساب المدفوعات فائضاً وصل 7.4 مليار أوقية في 2023، مقارنة ب 13.4 % مليار أوقية في سنة 2022. بالمقابل ارتفعت الاحتياطيات الرسمية للعملة ب 8.2 %، حيث وصلت إلى 2001 مليون دولار أمريكي في 2023 بعد ان شهدت تراجعا بنسبة 7.8 % في 2022. وبمعدل تغطية الواردات، فقد تحسن معدل هذه الاحتياطيات، حيث انتقل من 5.8 شهر من الواردات في 2022 إلى 6 أشهر من الواردات في 2023.

4.2 الدين العام

تحسن وضع الدين العام في الجمهورية الإسلامية الموريتانية بشكل كبير إثر إصلاحات المالية العامة التي تم إجراؤها في السنوات الأخيرة لتحسين استدامة الميزانية والحفاظ عليها .كما مكنت هذه الإصلاحات من خفض الديون تدريجيا من خلال تعزيز السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف بهدف السيطرة بشكل أفضل على التضخم وزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية.

ولا يزال مستوى الدين تحت السيطرة وأقل من سقف 70%، حيث بلغ 47.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، على الرغم من الصدمات الخارجية الأخيرة.

ويمثل الدين الخارجي والدين المحلي 37% و7% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي .وارتفع الدين العام بشكل طفيف في النصف الأول من عام 2024، مدفوعا بالدين المحلي، مع تراجع الدين الخارجي .وبلغ الدين العام 178 مليار أوقية في 30 يونيو 2024 مقارنة بـ 166 مليار وحدة نقدية في نهاية ديسمبر2023، أي بزيادة قدرها 7 %وتأتي هذه الزيادة نتيجة ارتفاع مخزون الدين المحلي مدفوعا بالسندات (+25.3%) الصادرة عام 2024. أما الدين الخارجي، فقد سجل انخفاضا بنسبة 11% في نهاية يونيو 2024 مقارنة بمستواه نهاية ديسمبر2023.

1.4.2. محفظة الدين العام الإجمالي في 30 يونيو 2024

ويبلغ إجمالي الدين العام في 30 يونيو 2024، 829,90 177 مليون أوقية، موزعة بين الدين الخارجي 84.05% و15.95% دين محلي.

أ- **الدين الخارجي**

بلغ رصيد الدين الخارجي على موريتانيا في 30 يونيو 2024، 149.463,28 مليون أوقية أي 84,05% من إجمالي الدين مقسمة إلى 59,06% ديون للدائنين متعددي الأطراف، و40,94% للدائنين الثنائيين .ويهيمن الدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به بشكل كبير على محفظة الدين بالعملة الأجنبية. ومقارنة بإجمالي مخزون الدين، فإن محفظة الدين معرضة بشكل كبير لمخاطر أسعار الصرف بحوالي 85,3% مدفوعة بالدولار الأمريكي .وبشكل عام، فإن غالبية الديون الخارجية تكون بشروط ميسرة ويتم التعاقد عليها بأسعار فائدة ثابتة .وبالتالي، فإن مخاطر إعادة التمويل التي يمكن أن تنجم عن بلوغ آجال الاستحقاق تظل ضعيفة.

ب- **الدين الداخلي**

وصل مخزون الدين الداخلي في 30 سبتمبر 2023 بما فيه مخزون السندات العمومية لدين البنك المركزي تجاه الدولة إلى 30 مليار. ويتوزع هذا المخزون حسب الآتي:

- 13,66 مليار أوقية بالنسبة للسندات العمومية،
- 16,31 مليار أوقية دين لفائدة البنك المركزي

لقد ساهم تراجع عجز الميزانية، الذي أنتقل من 6,21 مليار اوقية في قانون المالية الأصلي 2024، إلى 3,36 مليار اوقية في انخفاض الحاجة للتمويل بمعدل 2,85 مليار اوقية. من أجل الاستجابة لهذه الحاجة المرتبطة أساسا بعجز الميزانية والتمويلات الخارجية الصافية، يقترح جدول تمويل العجز المدرج في مشروع قانون المالية المعدل 2024 إصدار سندات الخزينة واستخدام مخزون السيولة المتاح في الحساب الموحد للخزينة لدى البنك المركزي. بالنتيجة، فإن مخزون سندات الخزينة سيرتفع ليصل إلى 4.45 مليار أوقية مقارنة بتوقعات قانون المالية الأصلي 2024.

إصافة إلى تمويل حاجة الدولة، يهدف اللجوء إلى إصدار سندات الخزينة إلي:

- تعبئة الموارد الداخلية من أجل تخفيف المخاطر المرتبطة بتقلبات سعر الصرف،
- إنعاش سوق سندات الخزينة مع تشجيع متزايد لمشاركة البنوك الأولية،
- حماية السيولة الموجودة لدي البنك المركزي بغية ضمان أموال كافية لمواجهة النفقات غير المتوقعة والإجبارية.

الجدول : 1 رصيد الدين الخارجي حسب النشاط الإقتصادي

النشاط الاقتصادي	2020	2021	2022	2023	31/03/2024	% من إجمالي نهاية مارس 2024
أنشطة خدمات الإدارة و الدعم	2238	2352	2403	1567	2406	**0**
أنشطة المنظمات والهيئات الخارجية	5621	8629	8815	7687	8902	**0,1**
أنشطة استخراجية	1587	1771	1809	1730	1811	**0**
انشطة مالية وتأمينية	23775	24739	25272	26210	24353	**0,2**
انشطة مهنية وعلمية وتقنية	766	889	908	830	902	**0**
الزراعة والزراعة الغابوية والصيد	5374	7386	7545	6805	7724	**0,1**
أنشطة خدمية أخرى	487	472	482	510	489	**0**
خدمات اجتماعية اخرى	683	932	952	849	957	**0**
تجارة الجملة والتجزئة وممثليات السيارات والدراجات النارية	71	87	88	83	90	**0**
الإنشاءات	12734	15411	15744	13573	15958	**0,1**
توزيع المياه؛ شبكات الصرف الصحي . تصريف النفايات وإعادة تدويرها	25903	28049	28654	27837	28752	**0,2**
الإعلام والاتصال	124	492	502	76	503	**0**
قطاعات متعددة	0	0	0	24164	0	**0**
إنتاج وتوزيع. الكهرباء والغاز والبخار والتكييف	37040	44161	45112	42825	45483	**0,3**
الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي	1428	0	0	1812	1919	**0**
النقل والتخزين	6535	5482	5600	6211	5153	**0**
التعليم	3734	3965	4050	3947	4060	**0**
المجموع	**128099**	**144818**	**147938**	**166719**	**149463**	100

2.4.2 تكاليف المحفظة والمخاطر في نهاية عام 2024

الجدول : 2 : تكاليف المحفظة والمخاطر في نهاية عام 2024

مؤشرات تكلفة ومخاطر الدين 2023				
مؤشرات الخطر		**الدين الخارجي**	**الدين الداخلي**	**الدين العام**
مبلغ (مليون أوقية جديدة)		**139 609,70**	**24 007,00**	**163 616,80**
مبلغ (مليون دولار)		**3 676,80**	**632,3**	**4 309,10**
الدين الاسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي		5,9	5,9	**40,3**
القيمة المحينة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي		27,6	5,9	**33,5**
تكلفة الدين	الفوائد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	0,6	0,2	0,9
	المتوسط المرجح لسعر الفائدة	1,8	4,1	**2,1**
مخاطر إعادة التمويل	متوسط فترة الاستحقاق (سنوات)	8,5	**13,6**	9,5
	الدين المستحق في أجل أقل من سنة (نسبة من الاجمالي)	6,7	**27,8**	9,8
	الدين المستحق في أجل أقل من سنة (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	2,3	1,6	4
مخاطر سعر الفائدة	متوسط فترة التثبيت (سنوات)	8,5	13,6	9,3
	إعادة تثبيت الدين لسنة واحدة (نسبة من الاجمالي)	6,7	27,8	9,8
	الدين بسعر فائدة ثابت بما في ذلك أذونات الخزينة (نسبة من الاجمالي)	100	100	**100**
	أذونات الخزينة (نسبة من الاجمالي)	0	27,8	4,1
مخاطر سعر الصرف	الدين بالعملات الأجنبية (نسبة من إجمالي الدين)			**85,3**
	خدمة الدين من (إحتياطي العملة الصعبة)			15,5

وبتحليل أكثر تفصيلا للجدول أعلاه يمكن من وصف جميع خصائص المحفظة الحالية، أساسا بما يلي:

•يبلغ متوسط تكلفة المحفظة 2.1% مدفوعة بالدين الخارجي الميسر بشكل عام والذي يمثل حوالي 85% من إجمالي الديون.

•تتضح مخاطر إعادة التمويل من متوسط فترة الاستحقاق (ATM) للمحفظة (9.3 سنوات) وآجال الاستحقاق الحالة في غضون سنة واحدة (9.8%). وهذان المؤشران مقبولان بشكل عام. لكنهما يخفيان المخاطر الكامنة في الدين الداخلي الذي يصل المؤشر الثاني لمخاطر إعادة التمويل فيه إلى 27.8%، وهو ما يعكس المخاطر المحتملة لإعادة التمويل و/أو أسعار الفائدة. وتتجلى مخاطر إعادة التمويل أيضًا في طبيعة اهلاك الدين.

•يتم التعبير عن مخاطر أسعار الفائدة من خلال متوسط فترة تثبيت سعر الفائدة (ATR) للمحفظة (9.3 سنوات) ونسبة الدين الذي سيتم تعديل سعر فائدته خلال عام واحد (9.8%). وهنا أيضاً يتم استيعاب المخاطر المرتبطة بالدين المحلي. ويعود التشابه في المستويات التي وصلت إليها مؤشرات إعادة التمويل وأسعار الفائدة إلى عدم وجود أدوات ذات معدلات متغيرة.

•تنعكس مخاطر أسعار الصرف من خلال نسبة الدين المقوم بالعملات الأجنبية (85%) التي يهيمن عليها الدولار والعملات المرتبطة به (71%)، وكذلك نسبة خدمة الدين على الاحتياطيات الدولية.

الشكل 6 : طبيعة إهلاك الديون المتوقع في نهاية عام 2023

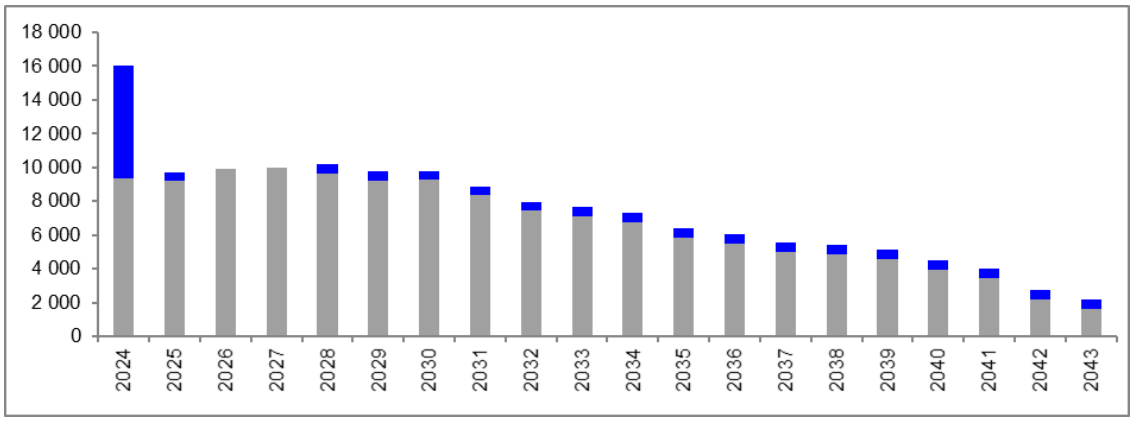

توضح طبيعة اهتلاك الدين أدناه أن المحفظة معرضة لمخاطر إعادة التمويل (وأسعار الفائدة) في السنة الأولى، بسبب قصر آجال استحقاق أدوات الدين المحلي، ولا سيما سندات الخزينة. علاوة على ذلك، فإن آجال استحقاق الدين العام تكون مستقرة إلى حد ما مع مرور الوقت.

المصدر: إ.د.خ.

إن التوجهات الأولية الناتجة عن نقاط الضعف التي تم الكشف عنها أعلاه يمكن أن تتمثل، من جهة، في الحد من مخاطر الصرف التي تتطلب من ناحية زيادة حصة اليورو في الدين الخارجي، ومن ناحية أخرى في إدخال أدوات الدين المقومة بالعملة الوطنية لزيادة حصة الدين بالعملة الوطنية. وقد يؤدي ذلك إلى الطرح التدريجي لسندات الخزينة بما يتماشى مع هدف تنمية السوق الداخلية.

3- تنفيذ وآفاق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

1.3 نظرة موجزة على تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

بعد خطة خمسية غطت الفترة 2016-2020، تم وضع خطة عمل ثانية لتغطية الفترة الخمسية الثانية من هذه الاستراتيجية للفترة 2021-2025، والتي تهدف طموحاتها الأولية إلى تحقيق اقتصاد متنوع أكثر وأشد تنافسية، مع معدل نمو كبير قادر على استيعاب العجز الاجتماعي ووضع موريتانيا على مسار التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي الدولي الصعب، سجل النشاط الاقتصادي الوطني في عام 2022 نموا أعلى مما كان عليه في عام 2021. وبذلك، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6.4% مقابل 2.4% في عام 2021، وهو ما يمثل أعلى زيادة في النمو منذ عام 2018.

ويعرض هذا الجزء بعض النتائج متعددة الأبعاد لتنفيذ خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2021-2025)

- أدت التطورات الرامية إلى تحويل الزراعة لتصبح أكثر إنتاجية وتنافسية واستدامة إلى مستوى إنتاج يغطي 89% في عام 2022 من احتياجات الأرز مقارنة بـ 82% في عام 2019 و35% من الحبوب التقليدية مقارنة بـ 32% في عام 2019.

- في مجال التنمية الحيوانية، ركز التقدم في المقام الأول على تنمية الشُعب الحيوانية المكثفة، لا سيما من خلال إنشاء خمس (5) مزارع تحسينية، وإطلاق مركز لتقنيات تربية المجترات الصغيرة بدار البركة، وإطلاق بناء ثلاثة مستودعات لتجميع الجلود الخام. في نواكشوط وكيفه وكيهيدي، ودعم تنمية زراعة العلف وحملات التلقيح الاصطناعي. ومن المتوقع أن يصل نمو نشاط التنمية الحيوانية إلى 5.5% في عام 2023 و5.3% في عام 2024. وقد دعم هذا الأداء لقطاع التنمية الحيوانية، من بين أمور أخرى، هطول الأمطار الجيد المسجل على مدى السنوات الثلاث الماضية، ولكن أيضًا من خلال التدابير المشار إليها في برنامج خطة العمل الثنائية الهادفة لتشجيع الإنتاج الحيواني وتثمينه.

وفي مجال الصحة الحيوانية، شملت الإنجازات تطعيم 2,225,100 رأس من الماشية ضد الالتهاب الرئوي البقري المعدي و3,846,865 رأس من الأغنام والماعز ضد طاعون المجترات الصغيرة، وإنشاء 25 حظيرة تطعيم والاستجابة لوباء حمى الوادي المتصدع. . يضاف إلى ذلك إحداث صندوق للتنمية الحيوانية وإطار للتشاور مع المعنيين.

- لقد تركزت الإنجازات الرامية إلى تحقيق أهداف مجال الصيد، من خلال تثمين المنتجات البحرية والحفاظ على التراث البحري، على دعم المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد وخفر السواحل الموريتانية وتنمية الصيد القاري والاستزراع السمكي، من خلال بناء مراكز الصيد القاري وتوسعة مواقع الرسو وتحسين الجودة ببناء نقاط الرسو المطورة، وحصول ميناء انديا غو على شهادة إجراءات السلامة والأمان (ISPS)، وإنشاء منطقة اقتصادية خاصة للصادرات بميناء تانيت وبناء قاعات المزادات ومختبرات التحاليل والتفتيش الصحي بنواذيبو.

يضاف إلى ذلك بناء مراكز التوزيع وزيادة القدرات التخزينية للشركة الوطنية لتوزيع الأسماك، وتشييد مصنع تعليب تعليمي في الأكاديمية البحرية، وإكمال ورش بناء السفن وبناء مصنع لتجهيز السردين.

أما بالنسبة للإصلاحات، فقد ركزت على تعزيز الوصول إلى أسماك السطح الصغيرة وإنشاء المكتب الوطني لموانئ الصيد، والوكالة الموريتانية للشؤون البحرية المسؤولة عن تلبية احتياجات البحرية التجارية ووكالة تنمية الصيد القاري والاستزراع السمكي.

وبفضل هذه النتائج فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الأولي[1] بنسبة 12,7% سنة 2022 مقابل انكماش بنسبة 3,8% سنة 2021، وذلك تحت تأثير الأداء الجيد لأنشطة فرعي الصيد والزراعة. وبالفعل، كان أداء قطاع الصيد والزراعة جيدا سنة 2022، حيث سجلا نموا بنسبة 22.1% للأول و23.5% للثاني مقابل انكماش 16.2% و0.5% سنة 2021. أما قطاع التنمية الحيوانية فقد استقر معدل نموه عند مستوى 3.8% عام 2022 مقابل 3.5% عام 2021. وبذلك، ساهم القطاع الأولي بنسبة 26.3% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 مقابل 18.6% عام 2021.

الشكل 7 : القطاع الاولي

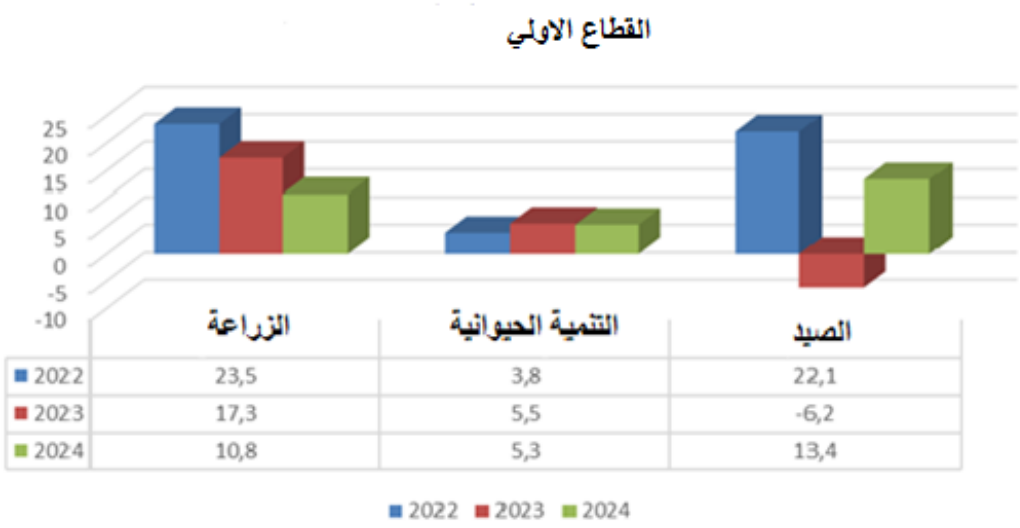

- تم تحقيق الأهداف في مجالات المحروقات والمناجم من خلال: تحديث نظام السجل العقاري التعديني. تطوير الاستراتيجية الوطنية للتعدين والخطة الرئيسية للغاز، واستراتيجية المحتوى المحلي، وخارطة طريق لتطوير الهيدروجين منخفض الكربون التقدم المحرز في تطوير المرحلة الأولى من حقل غاز السلحفاة الكبرى أحميم وإعداد المرحلة الثانية من الحقل نفسه وتقييم حقل غاز بئر اللّه.

- سجل القطاع الصناعي إحداث 14 وحدة صناعية خلقت 752 فرصة عمل. وعلى صعيد السياسات والإصلاحات، تجدر الإشارة إلى تطوير استراتيجية التصنيع الوطنية لعام 2030 وإنشاء المجلس الأعلى للصناعة برئاسة الوزير الاول.

لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الثانوي نمواً مرتبطاً بشكل رئيسي بزيادة الأنشطة الاستخراجية؛ ولا سيما المجموعة الفرعية "الذهب والنحاس" وأنشطة التصنيع. ومن حيث القيمة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الثانوي بنسبة 12.0% مقارنة بانكماش قدره 8.2% في عام 2021. وبذلك يمثل 30.2% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2022 مقارنة بـ 32.9% في عام 2021.

الشكل 8 : القطاع الثانوي

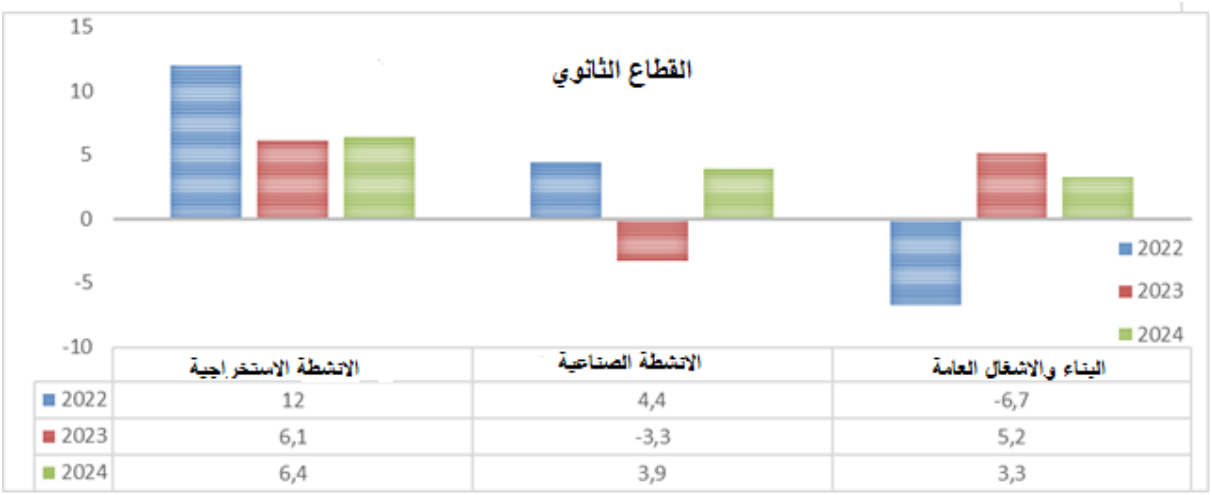

	الانشطة الاستخراجية	الانشطة الصناعية	البناء والاشغال العامة
2022	12	4,4	-6,7
2023	6,1	-3,3	5,2
2024	6,4	3,9	3,3

المصدر: مذكرة توقعات النمو 2023-2026

في ما يتعلق بالبنية التحتية الداعمة للنمو، يُظهر تقييم تنفيذ خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك درجة ملحوظة من الكفاءة في تنفيذ الأنشطة المخطط لها، والتي تجسدت بشكل خاص في الإنجازات الرئيسية بما في ذلك: استكمال مزرعة الرياح في بولنوار بقدرة 100 ميغاواط، وإعادة تأهيل 700 كلم من الشبكة الوطنية للطرق، وإطلاق بناء طريق تجكجة - كيفة - سيليبابي ومواصلة بناء جسر روصو، ومد 530 كلم من خط الأنابيب وتجهيز 87 بلدة بأنظمة التزويد بالماء الصالح للشرب، وإنشاء نظام رقمنة الخدمات العامة والتحقق عبر الإنترنت من الخدمات العامة والخاصة باستخدام حل الهوية الرقمية (تطبيق الهاتف المحمول)، واستصلاح 450 هكتارًا إلى 14000 قطعة أرض كجزء من القضاء على الجيوب العشوائية في نواكشوط وإطلاق برنامج بناء هام للمباني والتجهيزات العامة.

بالنسبة لتعزيز التجارة، تشمل الإنجازات المسجلة تسجيل تقدم كبير في المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والاتفاقية مع منظمة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وإعداد قانون المنافسة وحرية الأسواق والنصوص التطبيقية لقانون حماية المستهلك، وتفعيل لجنة مراقبة السوق وإجراء دراسة جدوى لإنشاء الشباك الموحد للتجارة الخارجية.

وفي ما يتعلق بتنشيط السياحة وتطويرها، تمت متابعة الأهداف المرسومة من خلال التعداد وتحديد الموقع الجغرافي لمؤسسات الإقامة والمطاعم، وتحديث قاعدة بيانات وكالات الأسفار في نواكشوط. وقد لوحظت بداية جديدة في السياحة مع وصول 4600 سائح أجنبي في عام 2022.

وفي عام 2022، تميز النشاط في القطاع الثالث بزيادة قدرها 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهي أقل من الزيادة البالغة 10.2% في عام 2021. وكانت هذه الزيادة مدفوعة بالأداء الجيد للأنشطة على مستوى خدمات الإدارة العامة وغيرها من الخدمات. وهو ما مثل 42.7% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عام 2022 مقابل 40.4% عام 2021.

المصدر: مذكرة توقعات النمو 2023-2026

الشكل 9 : القطاع الثالث:

الشكل 10 : القطاع الثالث

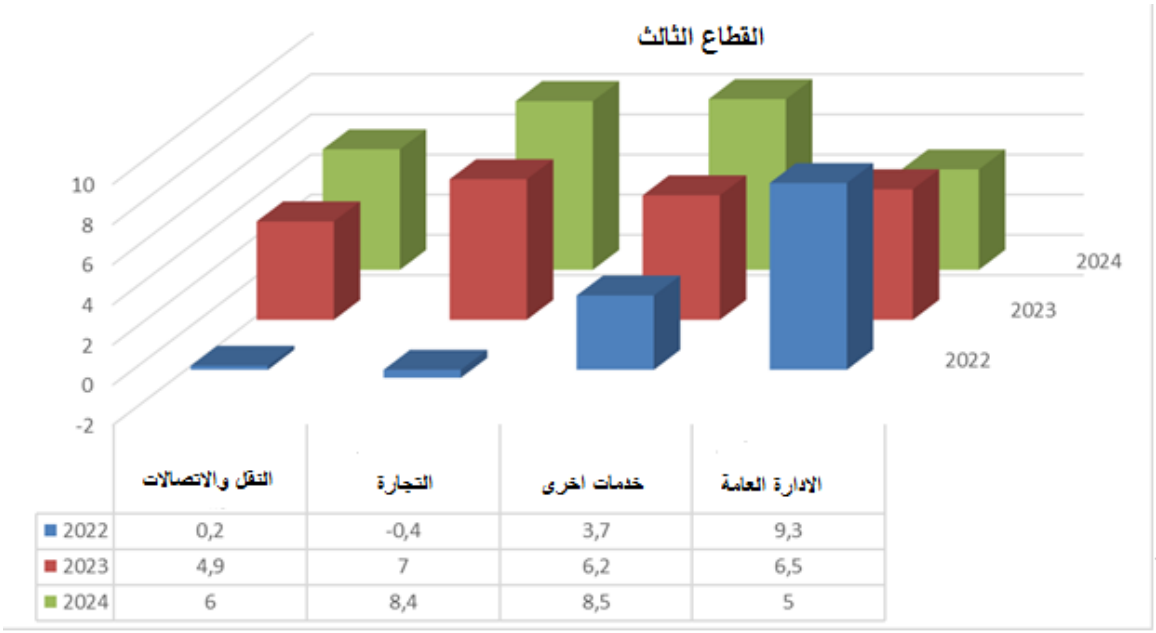

	التقل والاتصالات	التجارة	خدمات اخرى	الادارة العامة
2022	0,2	-0,4	3,7	9,3
2023	4,9	7	6,2	6,5
2024	6	8,4	8,5	5

تميزت سنة 2022 بدخول إصلاح نظام التعليم حيز التنفيذ لضمان حصول الجميع على تعليم جيد، على قدم المساواة وفي جميع مراحل التعليم، مع المصادقة على القانون التوجيهي للتهذيب الوطني واستحداث المجلس الأعلى للتهذيب ومعهد ترقية وتعليم اللغات الوطنية. كما شهدت اعتماد استراتيجية البحث والابتكار 2022-2025 واستراتيجية التعليم العالي 2030، فضلا عن تنظيم مشاورات وتبادلات بين الجهات المعنية بتكوين الفاعلين في مجال التكوين المهني والفاعلين الاقتصاديين، لوضع برامج، على مستوى مؤسسات التعليم المهني والفني، تتناسب تمامًا مع متطلبات سوق العمل، سواء على المستوى الإقليمي أو الوطني.

الإنجازات الرئيسة الأخرى لصالح الفئات الأكثر احتياجا هي:

- **برنامج الشيلة:** لتقديم الخدمات الأساسية (التعليم - الصحة - المياه - الطاقة): (أ) إطلاق برنامج بناء وتجهيز 70 مؤسسة تعليمية منها 52 مدرسة ابتدائية و18 مؤسسة ثانوية (بين إعدادية وثانوية). (ب) بناء وتجهيز 20 نقطة ومركزا صحيا، و(ج) إطلاق برنامج التأمين الصحي الشامل لصالح 100 000 أسرة فقيرة (620 000 شخص تقريبا)، و(د) اقتناء المدخلات والمغذيات اللازمة لعلاج سوء التغذية الحاد والمعتدل لنحو 30 000 طفل دون سن الخامسة. (ه) استكمال برنامج بناء و/أو توسيع 70 شبكة للإمداد بمياه الشرب في 8 ولايات ومواصلة بناء 137 بئرا لتزويد أكبر عدد من التجمعات بمياه الشرب؛ (و) كهربة 33 تجمع قروي (ز) توزيع 20 ألف قنينة غاز بيوتان مع آلات الطبخ لفائدة 20 ألف أسرة فقيرة في كافة الولايات.

• **برنامج البركة** للإدماج الاقتصادي في القطاعات الزراعية الرعوية والحصول على التمويل: (أ) إطلاق برنامج لبناء 12 سدا وتطوير 224 من الحواجز؛ (ب) تمويل 1783 نشاطا مدرا للدخل و433 قرضا بغلاف مالي قدره مائتين وثلاثين مليون أوقية.

• **برنامج داري** للسكن الاجتماعي والحصول على السكن في المناطق الحضرية الهشة: (أ) إطلاق أعمال البناء في 500 وحدة سكنية اجتماعية من فئة السكن المستقل في مجمعات بعشرة عواصم جهوية في الداخل؛ (ب) بناء 1432 وحدة سكنية اجتماعية من فئة السكن المستقل في مجمعات في 10 عواصم جهوية لولايات الحوضين ولعصابه وغورغول والبراكنة والترارزة وآدرار وتكانت وغيديماغا وإنشيري.

وفي ما يتعلق بتحول الإدارة وتحسين أداء مواردها البشرية، تمثلت أبرز الإنجازات، على وجه الخصوص، في استحداث دائرة وزارية مخصصة للتحول الرقمي والابتكار وتحديث الإدارة والالتزام ببرنامج قانوني وتنظيمي.

2.3 آفاق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2021-2025

النتائج التي تم تحقيقها ناتجة عن تنفيذ خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من خلال مرتكزاتها المختلفة، وهي:

• **المرتكز الاستراتيجي رقم 1:** يهدف إلى تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع عبر توفير الظروف اللازمة لحصول تحولات بنيوية في الاقتصاد والمجتمع من شأنها أن تساعد على: (1) بروز وتعزيز قطاعات تخلق الثروة وفرص العمل وبإمكانها ضمان الاندماج الاجتماعي وتلبية الطلب الداخلي عبر المبادرات الخصوصية والتجديد؛ (2) خلق تنمية المستدامة وحماية البيئة؛ و(3) توفير البنى الاساسية الضرورية للنمو.

• **المرتكز الاستراتيجي رقم 2:** النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية عبر: (1) الرفع من مستوى التعليم والصحة والنفاذ إليهما؛ (2) تحسين التغذية ومكافحة الأمراض والإصابات المتعلقة بها وخاصة لصالح الفئات السكانية الأكثر هشاشة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (3) تعزيز الحماية الاجتماعية.

• **المرتكز الاستراتيجي رقم 3:** تعزيز الحكامة بكافة أبعادها وذلك من خلال: (1) توطيد دولة القانون والديمقراطية؛ (2) دعم اللحمة الاجتماعية والإنصاف والامن واحترام حقوق الإنسان؛ (3) زيادة فاعلية التسيير الاقتصادي والمالي مع الاستفادة من العائد الديمغرافي.

في الواقع، تجدر الإشارة إلى أنه لتنفيذ جميع المشاريع المخطط لها من قبل خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، من الضروري استهداف معدل نمو متوسط يتأرجح بين 9% و10%. ومع ذلك، فإن متوسط معدل النمو المستهدف الحالي هو 7.5%. ولتعويض هذه الفجوة بين معدل النمو المستهدف ومستوى الاستثمار المرغوب، هناك عدة طرق ممكنة، منها:

• تمويل بعض المشاريع من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

• تسهيل الاستثمار الأجنبي، وخاصة في البنية التحتية.

• إعطاء الأولوية للمشاريع من خلال تفضيل تلك التي لها تأثير كبير على إنتاجية العوامل (الرقمنة، والاستثمار في التعليم الفني الذي تتطلبه القطاعات الإنتاجية بشدة)، وكذا على الطلب الداخلي

• اللجوء إلى الاستدانة

وبالتالي، تشير استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، من بين أمور أخرى، إلى النقاط البارزة التي يجب أن تركز عليها خطة العمل الثانية لتحقيق الطموحات المحددة.

في ما يتعلق بتعزيز الزراعة المنتجة والتنافسية والمستدامة: مواصلة تشجيع الزراعات المروية، وتطوير الزراعات التقليدية، والزراعة الفينيقية، وزراعة العلف، وشعبة القمح، فضلا عن اتخاذ عدد من التدابير، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الإحصاءات الزراعية والمتابعة والتقييم، ومواصلة الإصلاحات المتعلقة بإعادة هيكلة الوزارة، ومراجعة القانون التوجيهي للزراعة والرعي وإنشاء نظام تمويل للقطاع الزراعي؛

ولزيادة منافع قطاع الثروة الحيوانية: مواصلة تعزيز الإطار المؤسسي للقطاع من خلال مراجعة بعض النصوص القانونية وإجراء التعداد العام للثروة الحيوانية الذي ستتوفر نتائجه سنة 2024؛

فيما يتعلق بالبنية التحتية للطاقة سيتم مواصلة تعزيز البنية التحتية للطاقة من خلال تشغيل عدة خطوط (خط 225 كيلو فولت نواكشوط - النعمة، 225 كيلو فولت نواكشوط-وازويرات، إلخ)، وإطلاق أشغال بناء خط الجهد المتوسط- سيليبابي) - كيفة، ربط ميناء انديباغو، الخ)، مواصلة أشغال إنشاء 16 مولدا للطاقة في إطار مشروع 50 مقاطعة؛

بالنسبة لقطاع التهذيب، تم التخطيط لـ 30 مشروعًا، بتكلفة تقديرية تصل الى 1,464,340,000 أوقية، من أهمها: اقتناء معدات لفائدة مدارس تكوين المعلمين ودعم أدائها، مشروع دعم التعليم الأساسي، مشروع تعزيز التعليم وتعلم العلوم والتقنيات والابتكار في المرحلة الثانوية، إنشاء وحدة لتحسين ظروف المدرسين، مكونات برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية، تطوير الجودة في مدارس التكوين المهني، الصندوق الوطني للبحث العلمي، إعادة تأهيل وتجهيز مركز التكوين الفني للمحاظر، الاستثمارات لصالح المعهد العالي للرقمنة، بناء الحرم الجامعي الجديد لجامعة انواكشوط، البرنامج الوطني لتطوير قطاع التهذيب، تطبيق المعايير من خلال تجهيز مدارس التعليم الفني والمهني، إعادة تأهيل وتجهيز المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، تجهيز المحظرة الشنقيطية الكبرى في أكجوجت.

وفي ما يتعلق بقطاع الصحة والشؤون الاجتماعية، تم التخطيط لـ 19 مشروعًا بتكلفة تقديرية تبلغ 2,224,320,000 اوقية من بينها: مشروع دعم النظام الصحي، برنامج دعم القطاع الصحي، مشروع دعم صحة الأم والطفل، مشروع دعم برنامج الصحة الإنجابية بالحوض الشرقي، تعزيز أنظمة المراقبة في أفريقيا، إعادة تأهيل وتجهيز رياض الأطفال، بناء مستشفى سلمان بن عبد العزيز، مشروع التميز مكون البنية التحتية والتجهيزات، تحديث مركز علاج الصدمات، برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية، إنشاء التأمين الصحي الشامل، الرفع من خدمات الاستقبال والطوارئ، المشروع الاستراتيجي للتأهب والاستجابة لكوفيد-19 في موريتانيا.

ولا تزال هناك تحديات يتعين التغلب عليها في المستقبل لتحسين الإطار العام للحكامة السياسية. وهذه النقاط هي: تعزيز المؤسسات؛ تعزيز المشاركة السياسية للشباب والنساء؛ إضفاء الطابع المؤسسي على حوار سياسي عالي الجودة؛ تحسين حكامة الأحزاب والجمعيات؛ إنشاء إطار مناسب يضمن وصول المجتمع المدني إلى المعلومات.

إن تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن يشكل مصلحة حيوية للبلاد من أجل مكافحة التهديدات الخارجية والداخلية وكذلك ضمان السلام واللحمة الاجتماعية.

4. المالية العامة

1.4 التطورات الأخيرة (2022-2023) والوضعية نهاية سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024

أ- الموارد

1. إجمالي الإيرادات والهبات (بما فيها إيرادات النفط)

- **2022-2023:** انتقلت الإيرادات الإجمالية من 88.5 إلى 85.95 مليار أوقية، مسجلة بذلك تراجعاً بنسبة 3 %. بالمقابل، انتقل تنفيذ الميزانية من 97 % في 2022 إلى 90 % في 2023، مما يستدعى بعض الفاعلية فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات مقارنة بالتوقعات.

- **سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024:** خلال هذه الفترة يلاحظ زيادة 20 % على مستوي الإيرادات الإجمالية التي انتقلت من 56.85 % إلي 68,2 % مليار أوقية، مع تحسن معدل تنفيذ النفقات الذي انتقل من 59.5 % إلى 66,7 % ليلفت الانتباه بذلك إلي الانتعاش الحاصل في تحصيل الإيرادات،

2. الإيرادات الضريبية

- **2022-2023:** شهدت الإيرادات الضريبية تراجعا حيث انتقلت من 53.77 إلى 51.87 مليار أوقية. وقد ظل معدل تنفيذ الميزانية ثابتا نحو 90 %.

- **سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024:** خلال هذه الفترة شهدت الإيرادات الضريبية زيادة معتبرة حيث سجلت 33 % لتصل إلي 48.18 مليار أوقية ، كما تحسن معدل تنفيذ الميزانية حيث انتقل من 63.2 % إلي 72.9 %

3. الإيرادات غير الضريبية

- **2022-2023:** سجلت الإيرادات غير الضريبية زيادة طفيفة بلغت 1 %، حيث انتقلت من 26.14 إلى 26.39 مليار أوقية، وقد أنتقل معدل تنفيذ الميزانية من 90% إلى 95 %.

- **سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024:** سجلت الإيرادات غير الضريبية زيادة بلغت 4 %، حيث انتقلت من 15.97 إلى 16.67 مليار أوقية. في حين أنتقل معدل تنفيذ الميزانية من 57.7 % إلى 64.2 %.

4. الهبات

- **2022-2023:** شهدت الهبات تراجعا ملحوظاً حيث انتقلت من 6.35 % إلى 5.47 مليار أوقية. أي بتراجع قدرة 14 % مع معدل تنفيذ للميزانية أنتقل من 340 % 2022 إلى 61 % 2023.

- **سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024:** تراجعت الهبات بدورها بنسبة 31 %، حيث انتقلت بذلك من 3.41 إلى 2.64 مليار أوقية. كما أنتقل معدل تنفيذ الميزانية من 42.5% إلى 33.7 %. وهو ما يمثل تراجعا معتبراً.

الشكل 11 : الإيرادات 2022-2023

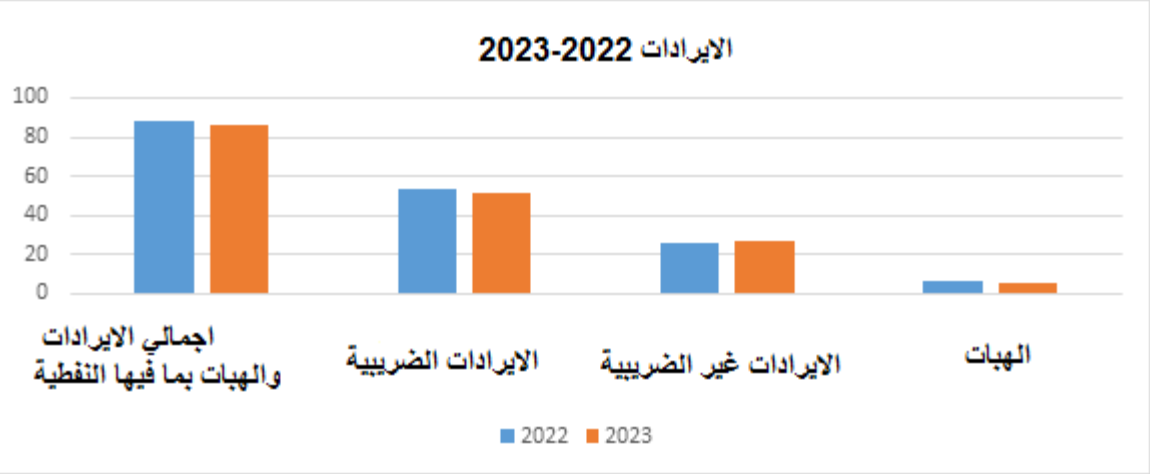

الشكل 12 : الإيرادات نهاية سبتمبر 2023-2024

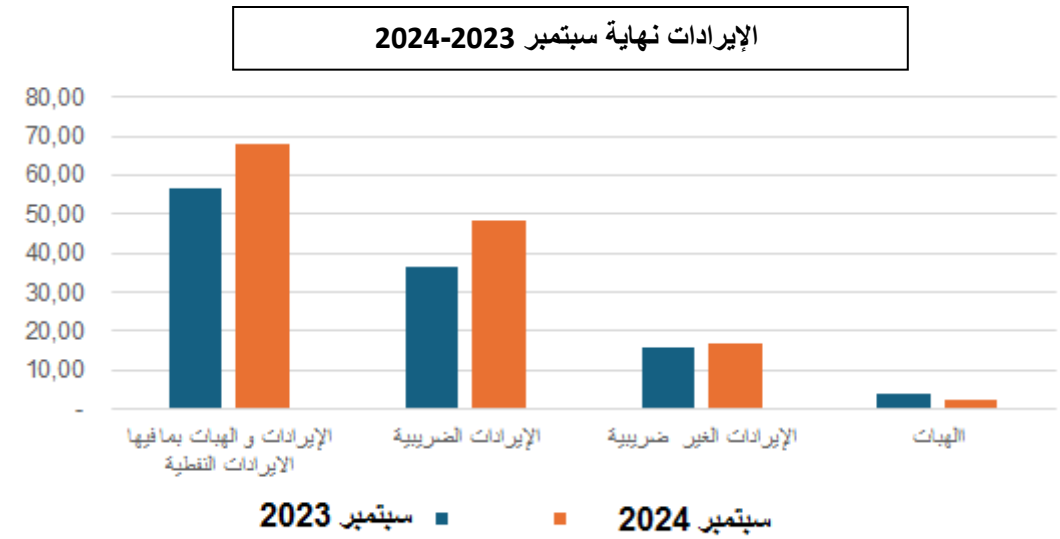

ب. النفقات:

1- النفقات وصافي القروض

- **2022-2023:** سجلت النفقات تراجعا بنسبة 5%، حيث انتقلت من 100.77 مليار أوقية إلى 95.41 مليار أوقية. وانتقل معدل تنفيذ النفقات من 94% عام 2022 إلى 89% عام 2023.

- **سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024:** لوحظ ارتفاع طفيف للنفقات بنسبة 3%، حيث بلغت 67.47 مليار أوقية، مع تحسن نسبة التنفيذ التي انتقلت من 60.7% إلى 62.4%.

2- النفقات الجارية

- **2022-2023:** زادت النفقات الجارية بنسبة 15% لتصل إلى 69.57 مليار أوقية، مع زيادة نسبة التنفيذ التي انتقلت من 87% إلى 96%.

- **سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024:** ظلت النفقات الجارية مستقرة، مع ارتفاع طفيف وصل إلى 19.83 مليار أوقية، وتراجعت نسبة تنفيذ النفقات التي انتقلت من 75.3% إلى 70.6%.

- الأجور والرواتب

- **2022-2023:** بالنسبة للرواتب والأجور فقد سجلت زيادة بنسبة 19% لتصل إلى 24.94 مليار أوقية بنسبة تنفيذ 102% عام 2023.

- **سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024:** انخفضت النفقات بنسبة 27% لتصل إلى 6.77 مليار أوقية، ليتراجع معدل تنفيذها قليلاً لتنتقل من 81.3% إلى 79.7%.

- السلع والخدمات

- **2022-2023:** شهدت نفقات السلع والخدمات زيادة طفيفة بنسبة 4% لتصل إلى 13.04 مليار أوقية. إلا أن معدل تنفيذ ها انخفضت، حيث أنتقل من 90% إلى 85%.

- **سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024:** انخفضت النفقات بنسبة 16% لتصل إلى 10.41 مليار أوقية، مع انخفاض معدل تنفيذ ها الذي أنتقل من 71.7% إلى 52.9%.

- التحويلات الجارية

- **2022-2023:** لوحظ انخفاضها بشكل طفيف بنسبة 3%. حيث انتقلت التحويلات من 20.59 إلى 20.02 مليار أوقية، مع تحسن معدل تنفيذ ها، حيث أنتقل من 79% إلى 94%.

- **سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024:** سجلت التحويلات الجارية زيادة بنسبة 17% لتصل إلى 3.02 مليار أوقية، مع انخفاض طفيف في نسبة تنفيذها، حيث انتقلت من 70.5% إلى 67.2%.

-الفوائد على الدين العام

- **2022-2023:** سجلت الفوائد على الدين العام زيادة بنسبة 16% لتصل إلى 3.70 مليار أوقية بمعدل تنفيذ بلغ 115%.

- **سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024:** قفزت الفوائد بنسبة 70% لتصل إلى 1.06 مليار أوقية ، مع تحسن نسبة تنفيذ ها، حيث انتقلت من 80.3% إلى 96.4%.

- الحسابات خاصة

- **2022-2023:** شهدت زيادة حادة بنسبة 188%، حيث انتقلت من 2.13 إلى 6.14 مليار أوقية، مع زيادة نسبة تنفيذها من 47% إلى 93%.

- **سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024:** انخفضت نسبة تنفيذ الحسابات الخاصة ب 31% لتصل إلى 2.98 مليار أوقية، مع انخفاض نسبة تنفيذها، حيث انتقلت من 65.3% إلى 54.3%.

3- النفقات الرأسمالية وصافي القروض

- **2022-2023**: شهدت ها النوع من النفقات انخفاضا بنسبة 35%، حيث أنتقل من 40.07 إلى 26.02 مليار أوقية، مع انخفاض نسبة تنفيذه، حيث انتقلت من 106% إلى 74%.

- **سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024**: سجلت هذه النفقات زيادة بنسبة 38% لتصل إلى 22.24 مليار أوقية مع تحسن نسبة تنفيذها، حيث انتقلت من 38.6% إلى 51.2%.

ويظهر التحليل أداء متبايناً مع انخفاضات في بعض الفئات مثل الهبات والنفقات الرأسمالية، في حين تظهر عائدات الضرائب والفوائد على الديون تحسنا. ويبدو أن تعديلات الميزانية وجهود التحصيل كان لها تأثير على كفاءة الإنفاق وتحصيل الإيرادات.

الشكل 13 : توزيع النفقات 2022-2023

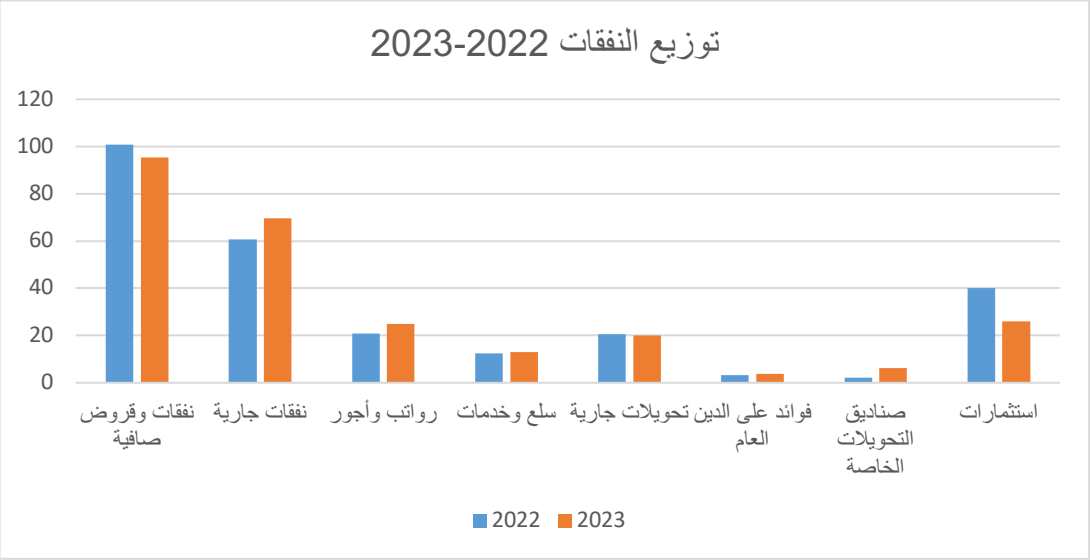

الشكل 14 : : توزيع النفقات 2023-2024

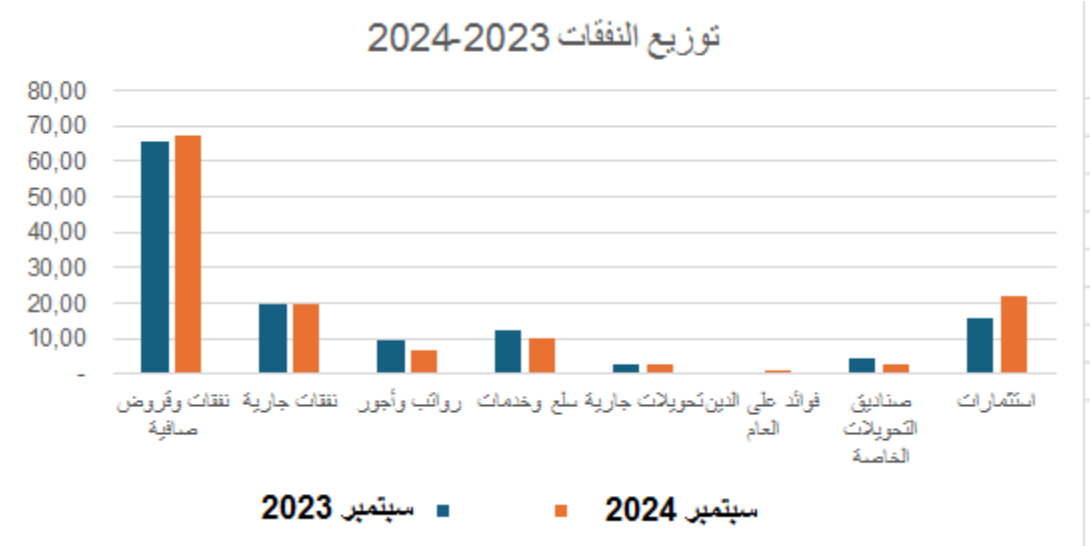

ج. رصيد الميزانية
الرصيد الإجمالي بما فيه الهبات (2022-2023)

تحسن رصيد العجز الإجمالي، حيث أنتقل من -13.47 مليار أوقية في عام 2022 إلى -9.46 مليار أوقية في عام 2023، وهو ما يمثل انخفاضا في العجز بنسبة 30٪. وهو ما يعكس تحكما أفضل على النفقات أو زيادة في الإيرادات مكنت من تقليل الحاجة إلى التمويل.

-الرصيد الأولي باستثناء القطاعات الاستخراجية (سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024)

لوحظ تحسن ملحوظ لهذا الرصيد وصل نسبة 48.9٪، حيث أنتقل العجز من -16.85 مليار أوقية في سبتمبر 2023 إلى -8.61 مليار أوقية MRU في سبتمبر 2024. ويشير هذا الانخفاض بما يقرب من نصف العجز الأولي إلى إدارة أفضل للمالية العامة قبل أخذ الدين في الاعتبار.

-الرصيد الإجمالي، بما فيه الهبات (سبتمبر 2023 - سبتمبر 2024)

لقد تحول هذا الرصيد الإجمالي من عجز قدره -8.61 مليار أوقية في سبتمبر 2023 إلى فائض قدره 0.55 مليار أوقية في سبتمبر 2024، وهو تحسن مذهل بنسبة 106.4٪. في حين يُظهر معدل التنفيذ العكس، حيث انخفض من 70٪ إلى -8.9٪، مما يتطلب الفاعلية مقارنة بالتوقعات.

وتشير هذه التطورات إلى وجود اتجاه إيجابي نحو خفض عجز الموازنة، من خلال مزيج محتمل من زيادة الإيرادات، وتخفيضات في الإنفاق غير الأولوية أو تخصيص الموارد بشكل أفضل. ويشير التحسن في الميزان الإجمالي، لا سيما في سبتمبر 2024، إلى زيادة القدرة على توليد فوائض، مما قد يعزز وضع الميزانية ويقلل الاعتماد على الديون المستقبلية.

2.4 التنفيذ الإجمالي لبرنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية

يمثل برنامج الأولويات الموسع لرئيس الجمهورية مبادرة اقتصادية واجتماعية طموحة، مصممة لتسريع تحقيق الأهداف الاستراتيجية الرئيسية.

وتشمل هذه الأهداف تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين السيادة الوطنية الغذائية، ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان. وتنفذ هذه المبادرة ثمانية عشر قطاع وزاري ووكالات للدولة، ويرتكز هذا لبرنامج على ستة محاور تنموية، تتضمن 114 مشروعًا متنوعًا.

على الرغم من السياق الاقتصادي والاجتماعي الذي اتسمت به جائحة كوفيد-19 والقيود العديدة التي واجهتها أثناء تنفيذ الأنشطة، فقد وصل البرنامج إلى مراحل متقدمة في نهاية ديسمبر 2023. وقد تميز البرنامج بتنفيذ مادي مرضي بنسبة 79.49٪.

ويرتكز برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية حول المحاور التالية:

المحور الأول: تطوير البنية التحتية الداعمة للنمو:

يهدف هذا المحور إلى تعزيز البنية التحتية القائمة من خلال أنشطة جديدة، والحد من الآثار اللاحقة لأزمة جائحة كوفيد-19، والتمكين من تحقيق الأهداف المناخية وتحفيز النمو على المستوى الوطني.

ويحتوي المحور على 30 نشاطا موزعة على ستة أقسام وتغطي المحاور الفرعية: المجموعة الحضرية، المدن الإنتاجية، البنية التحتية الرقمية، البنية التحتية الريفية، صيانة وإصلاح الطرق وتعزيز البنية التحتية المائية. ويمثل هذا المحور 27.9% من الغلاف العام للبرنامج.

وقد بلغ إجمالي التنفيذ في نهاية ديسمبر 2023، المتمثلة في الإنجاز في هذا المحور 87.21% بناءً على تخطيط 100%.

المحور الثاني: تحسين العرض الاجتماعي ودعم الطلب:

ويهدف تحسين الخدمات الاجتماعية إلى تعزيز النمو من خلال تحفيز الطلب. وذلك من خلال زيادة الاستثمار العام واستهلاك القطاع العام، من خلال زيادة الإنفاق العام.

يحتوي هذا المحور على 49 نشاطًا موزعة على 9 وزارات ووكالات مع أربعة محاور فرعية تهدف إلى (1) تعزيز الظروف المعيشية للفئات المحرومة؛ (2) تحسين تقديم الخدمات الصحية؛ (3) دعم إنشاء مدرسة جمهورية؛ (4) آفاق الشباب. ويمثل الوزن المالي لهذا المحور 33.9% من إجمالي غلاف البرنامج. وفي نهاية ديسمبر 2023، بلغ معدل الإنجاز الإجمالي 86.80% وفق تخطيط 100%.

المحور الثالث: تعزيز إمكانيات القطاعات الإنتاجية وتسريع تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي

وتهدف الدولة من خلال الأنشطة التي يتضمنها هذا المحور إلى تحسين التحكم في الاحتياجات الغذائية وتعزيز إمكانات القطاعات الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. ويتضمن البرنامج 24 نشاطًا مقسمة إلى 4 أقسام ومحورين فرعيين، ويغطي ما يلي: (1) تنمية إمكانات مصايد الأسماك؛ (2) تعزيز وتثمين الإمكانات الزراعية الرعوية. ويمثل الوزن المالي لهذا المحور 22.4% من إجمالي غلاف البرنامج.

وفي نهاية ديسمبر 2023 بلغت نسبة الإنجاز الإجمالي 64.50% بناءً على تخطيط 100%.

المحور الرابع: دعم القطاع الخاص (الرسمي وغير الرسمي):

ويهدف هذا المحور إلى تعزيز وتنويع النسيج الاقتصادي من خلال دعم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات المستدامة. ويحتوي على 16 نشاطًا مقسمة إلى 5 أقسام، مع محورين فرعيين يهدفان إلى: (1) تدابير الدعم للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا (COVID-19)، و(2) تدابير دعم ريادة الأعمال. ويبلغ الوزن المالي لهذا المحور 9.5% من إجمالي غلاف البرنامج. وفي نهاية ديسمبر 2023 بلغت نسبة الإنجاز الإجمالي 38.75% بناءً على تخطيط 100%.

المحور الخامس: إعادة التشجير وخلق فرص عمل خضراء:

تتمثل أهداف هذا المحور في تعزيز الحد من الفقر في المناطق الريفية من خلال خلق فرص عمل لائقة في القطاعات الخضراء الصاعدة وتعميق أوجه التآزر بين الأشغال العامة والبيئة، للاستجابة لمشاكل نقص فرص العمل والتحديات المناخية والبيئية. ويحتوي المحور على 16 نشاطًا موزعة بين وزارتين مع ثلاثة محاور فرعية تهدف

إلى: (1) الحد من إزالة الغابات وضمان استعادة مناطق الغابات وإدارتها المستدامة؛ (2) تعزيز المبادرة الوطنية للسور الأخضر الكبير؛ (3) الحد من التلوث وتحسين إدارة وتدوير النفايات الصلبة الحضرية. ويبلغ الوزن المالي لهذا المحور 4% من إجمالي غلاف البرنامج. وفي نهاية ديسمبر 2023 وصلت نسبة الإنجاز الإجمالية لهذا المحور إلى 72.5% بناء على تخطيط 100%.

5 الآفاق الاقتصادية والمالية 2025

1.5 الأهداف الكبرى لمشروع قانون المالية 2025

يعكس مشروع قانون المالية لسنة 2025 التزام الحكومة بتحقيق الأولويات المنصوص عليها في برنامج فخامة رئيس الجمهورية، من خلال مواءمة موارد الميزانية مع الطموحات الاستراتيجية لموريتانيا. وينطوي ذلك على ترجمة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية إلى إجراءات ملموسة تهدف إلى تحسين رفاهية المواطنين، وتعزيز الحوكمة العمومية، و ترقية التنمية الشاملة. ومن خلال إيلاء اهتمام خاص للتسيير الصارم للمالية العامة، تهدف الحكومة إلى تحسين تخصيص الموارد، مع ضمان كفاءة الإنفاق وعجز هيكلي تحت السيطرة.

ويشكل تعزيز الولوج إلى الخدمات الأساسية إحدى الركائز الأساسية لمشروع القانون هذا. وتمثل ذلك في زيادة إمكانية ولوج المواطنين إلى الخدمات الأساسية، لا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والمياه الصالحة للشرب والطاقة. ومن خلال زيادة التمويل وتحسين توزيع الموارد، تعتزم الدولة ضمان التغطية الشاملة لهذه الخدمات، لصالح المناطق الريفية والمجتمعات الأكثر احتياجا.

ويعتبر تطوير البنية التحتية محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي. ويخصص مشروع قانون المالية 2025 استثمارات كبيرة في قطاعات النقل والطاقة والمياه، من أجل تزويد البلاد بمعدات حديثة وتنافسية. إن تحسين شبكة الطرق وتعزيز قدرات إنتاج وتوزيع الطاقة كلها مشاريع هيكلية تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتسهيل المبادلات وجذب الاستثمار الأجنبي. وفي هذا الصدد، سيتم تمويل قنوات للري، ومحطة المعالجة ب بني نعجي، وكذا المرحلة الأولى من مشروع الصرف الصحي بمدينة نواكشوط، وفك العزلة عن مواقع الإنتاج الزراعي، وتعزيز البنية التحتية للنقل الحضري في نواكشوط، وبناء محطة كهرباء مزدوجة بسعة 60 ميجاوات، وتوسيع وإعادة تأهيل ميناء خليج الراحة وميناء تانيت، ومحطة زراعة الأسماك بالترارزة. وتعتبر هذه المشاريع، من بين أخرى، أهم المشاريع في مشروع قانون المالية لسنة 2025.

ومن خلال دمج هذه الاستثمارات في منظور التنمية المستدامة، تعتزم الحكومة أيضًا تقليل التأثير البيئي للمشاريع مع تعظيم تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي. وينص مشروع قانون المالية 2025 لأول مرة على إحداث مساهمة في حماية المناخ على أساس تدريجي.

وتحتل المدرسة الجمهورية، حجر الزاوية بالنسبة لرؤية فخامة رئيس الجمهورية باعتبارها رافعة أساسية للتنمية البشرية واللحمة الاجتماعية في موريتانيا، مكانة مركزية في مشروع قانون المالية

لسنة 2025.. حيث يتماشى إصلاح نظام التعليم، الذي يركز على تكافؤ الفرص وتحسين نوعية التعليم، تماما مع المبادئ التوجيهية للبرنامج الرئاسي "طموحي للوطن". ويهدف مشروع القانون هذا إلى إعادة المدرسة الجمهورية إلى تأدية رسالتها التاريخية كبوتقة للوحدة الوطنية والتقدم الاجتماعي، مع تلبية متطلبات عالم متغير.

وقد انعكس تعزيز المدرسة الجمهورية في زيادة موارد الميزانية المخصصة للتعليم. وليس ذلك بتحسين البنية التحتية للمدارس، وبناء وإعادة تأهيل الفصول الدراسية فحسب، بل شمل أيضا ضمان الولوج بالتساوي إلى التعليم الجيد لجميع الأطفال. وتخطط الحكومة للحد من الفوارق المناطقية في التعليم، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الريفية والأحياء شبه الحضرية.

وفي إطار إدماج الشباب في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، يهدف مشروع قانون المالية إلى تعزيز الدمج الاقتصادي للشباب من خلال إشراكهم بشكل مباشر في مبادرات التنمية. وسيتم وضع برامج دعم ريادة الأعمال والتدريب المهني والابتكار لتشجيع مشاركتهم النشطة في الاقتصاد. من جهة أخرى، سيتم دعم التوظيف والتدابير التحفيزية لدعم الدمج المهني للشباب، وخاصة أولئك الذين ينحدرون من مناطق هشة. ويتعلق الأمر هنا بتعزيز رأس المال البشري وخلق بيئة مواتية لظهور جيل جديد من الفاعلين النشطين اقتصاديا. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم - من بين أمور أخرى - دعم تهيئة مناطق فلاحية لفائدة الشباب في مشروع القانون هذا.

2.5. المجاميع الكبرى لمشروع ميزانية 2025

1.2.5. المكونات الأساسية للإيرادات

سيصل مستوى الإيرادات (باستثناء تمويل العجز) إلى مائة وعشرة مليارات وخمسمائة مليون (110.500.000.000) أوقية في عام 2025، بزيادة قدرها 5.89% مقارنة بقانون المالية المعدل لعام 2024.

الشكل 15 : توزيع الايرادات

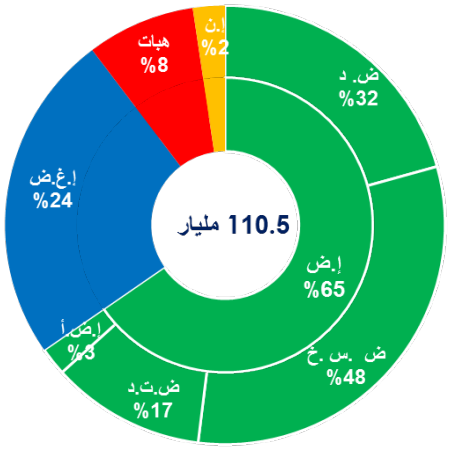

إ.ض	:	إيرادات ضريبية
ض. د	:	ضرائب على الدخل
ض .س		الضرائب على السلع
.خ	:	والخدمات
		الضرائب على التجارة
ض.ت.د	:	الدولية
إ.ض.أ	:	إيرادات ضريبية أخرى
إ.غ.ض	:	إيرادات غير ضريبية
إ.ن	:	إيرادات نفطية

وستصل الإيرادات الضريبية، في عام 2025، إلى اثنين وسبعين مليار وثلاثمائة مليون (72,300,000,000) أوقية ، بزيادة قدرها 7.27% مقارنة بسنة 2024، مدفوعة بشكل أساسي بالضرائب على السلع والخدمات (+27.83%)، والضرائب على الدخل والأرباح(+9.62%)

الشكل 16 : توزيع الايرادات الضريبية

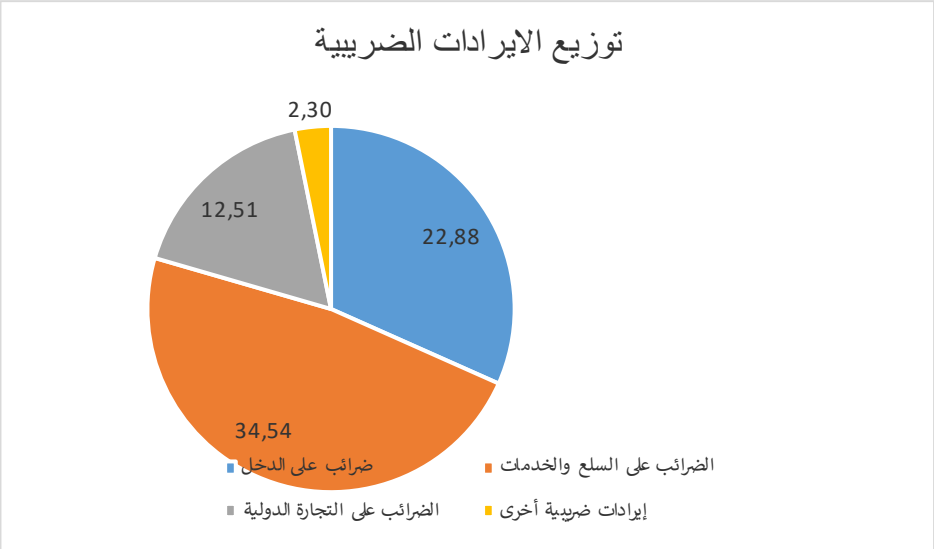

سترتفع الإيرادات غير الضريبية بنسبة 0.57% مقارنة بمستواها في قانون المالية المعدل 2024 ، لتبلغ اثنين وعشرين مليار وثمانمائة وتسعين مليون (22.890.000.000) أوقية ، ومن المتوقع أن تصل قيمة الحسابات الخاصة في عام 2025 إلى مبلغ خمسة مليارات وأربعمائة وعشرة ملايين (410.000.000) أوقية، مقابل 5.483.309.034 أوقية في عام 2024، أي بانخفاض قدره 1,34%

2.2.5. المكونات الرئيسية لنفقات 2025

ارتفعت النفقات الإجمالية لميزانية الدولة إلى مئة وستة عشر مليارا وثمانية واثنان وسبعون مليونا وثلاثمائة وعشرة آلاف (116.872.310.000) أوقية مقابل مئة وسبعة مليار وسبعمائة وخمسة عشر مليونا وخمسمائة وثلاثة وأربعين ألف ومائتان وخمسة وخمسون 107.715.543.255 أوقية في قانون المالية المعدل لسنة 2024 بنسبة زيادة قدرها 7.83%.

الشكل 17 : توزيع النفقات

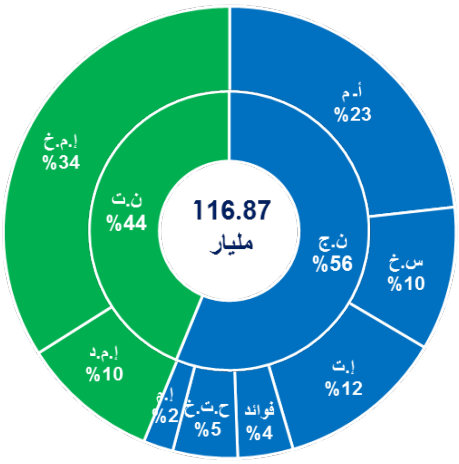

ن.ج	:	نفقات جارية
ن.ت	:	نفقات تجهيز
أ.م	:	أجور ومرتبات
س.خ	:	سلع وخدمات
إ.ت	:	الإعانات والتحويلات
فوائد	:	فوائد
ح.ت.خ	:	حسابات التحويل الخاص
إ.م	:	احتياطي مشترك
إ.م.د	:	استثمار ممول داخليا
إ.م.خ	:	استثمار ممول خارجيا

وستظل نفقات التشغيل مستقرة عند مبلغ 65.68 مليار أوقية في مشروع ميزانية 2025 مقارنة بـ قانون المالية المعدل لسنة 2024 . وبذلك تمثل 56.2% من ميزانية الدولة في عام 2025، مقارنة بنسبة 60.9% المخطط لها في ميزانية عام 2024 .أما فيما يخص الإنفاق على السلع والخدمات فيبلغ 12.02 مليار أوقية مقابل 12.17 مليار اوقية في عام 2024، بانخفاض قدره 0.15 %، وتبلغ قيمة الدعم والتحويلات الجارية 14 مليار أوقية ، مقابل 15.61 مليار أوقية ، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 10.34 .%. ومن المنتظر زيادة فوائد الدين العمومي سنة 2025 إلى 4.62 مليار أوقية مقارنة بـ 4.14 مليار أوقية في سنة 2024 .أما الاعتمادات غير موزعة فتصل مبلغ 2.5 مليار أوقية في عام 2025 مقارنة بـ 2.37 مليار أوقية في قانون المالية المعدل لسنة 2024 .

الشكل 18 : نفقات التسيير

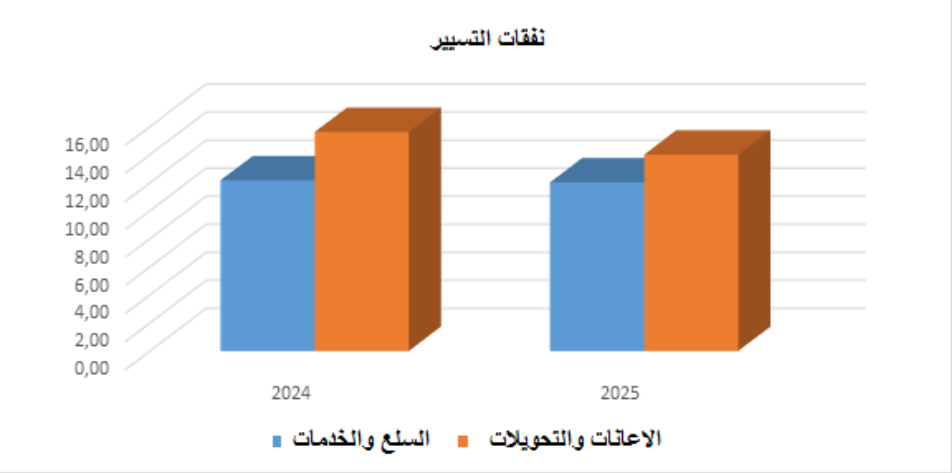

من ناحية أخرى، ستستمر النفقات الاستثمارية في الاستفادة من زيادة حصة تخصيص الموارد، وستتم زيادتها، في عام 2025، إلى مبلغ 51.19 مليار أوقية، منها 78% ممولة من الموارد المحلية مقابل 42.14 مليار أوقية في عام 2024 . وينقسم هذا المبلغ إلى :

- **الإنفاق الاستثماري من الموارد الذاتية للدولة** بمبلغ: 39.70 مليار أوقية بنسبة 78% من إجمالي الإنفاق الاستثماري .

- **الإنفاق الاستثماري من الموارد الخارجية**: 11.49 مليار أوقية بنسبة 22% من إجمالي الإنفاق الاستثماري منها 36.7% قروض و63.3% هبات.

الشكل 19 : توزيع نفقات الإستثمار

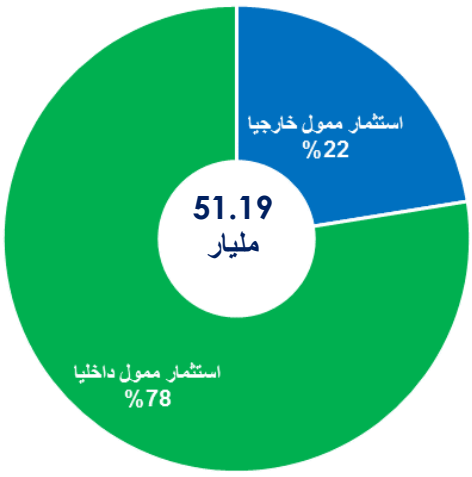

بشكل عام، احتفظ الإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي، والرعاية الصحية الأولية، والولوج إلى المياه والصرف الصحي، والإنفاق على برامج المساعدة الاجتماعية بأولويته وفقًا للبرامج الرئاسية وخطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2025-2021.

3.2.5 الأرصدة الميزانوية

وسيتراجع رصيد الميزانية الإجمالي لعام 2025 مقارنة بعام 2024، لتصل إلى -6.37 مليار أوقية (-1.75% من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية) مقارنة بـ -3.36 مليار أوقية في عام 2024 (-3.7% من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الصناعات الاستخراجية) .ويرجع هذا التدهور بشكل أساسي إلى تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية للخمسية الثانية، وهو ما انعكس في الرغبة التي أبدتها الحكومة في زيادة الاستثمار لتعزيز النمو وتحسين التوظيف.

الشكل 20 : الأرصدة الميزانوية

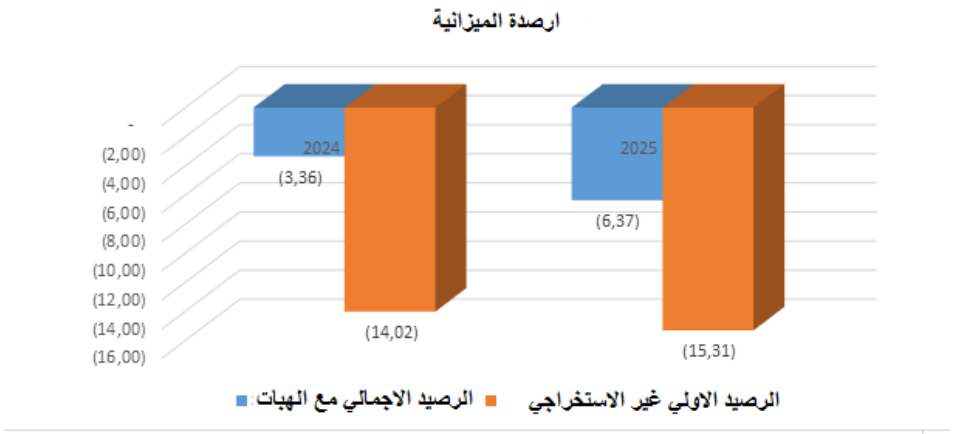

الملحقات

أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية 2023-2025			
	2023 انجازات	2024 تقديرات	2025 توقعات
		(التغيرات السنوية%)	
الاقتصاد العالمي			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي	3,3	3,2	**3,2**
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء	3,6	3,6	**4,2**
أسعار المستهلك العالمية	8,7	6,9	**5,8**
حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)	1,2	2,6	**3,3**
سعر برميل النفط (بالدولار الأمريكي / برميل)	82,6	84	**79**
سعر الحديد (بالدولار الأمريكي / طن)	120,6	110	**105**
أسعار الذهب (بالدولار الأمريكي للأوقية)	1943	2100	**2050**
الاقتصاد الوطني			
		(التغيرات السنوية%)	
النمو الاقتصادي والأسعار			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	6,5	4,6	**4,2**
إنتاج الحديد (بملايين الأطنان)	14	14	**14,8**
المؤشر الوطني لأسعار المستهلك	5	2,3	**3,5**
		(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام)	
العمليات المدعمة للدولة			
الإيرادات العمومية باستثناء الهبات	21,0	22,9	**23,1**
الإنفاق العام وصافي الإقراض	24,9	25,5	**26,5**
الرصيد الأولي (باستثناء الهبات)	- 2,9	- 1,6	**- 2,4**
الرصيد الاجمالي للميزانية	- 2,1	- 1,1	**- 1,4**
الدين العام	45,2	41,2	**42,8**
القطاع الخارجي			
رصيد الحساب الجاري	-10	-7,9	**-8,4**
الديون الخارجية العامة المستحقة (بملايين الدولارات الأمريكية)	4 033	4 025	**4 054**
إجمالي الاحتياطيات الرسمية			
بملايين الدولارات الأمريكية	2 032	2 039	**2 015**
في شهور الواردات	6,3	6,5	**6,2**
للتذكير			
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الاوقية)	382,6	416,3	**439,7**
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)	10 481	10 589	**11 152**
سعر الصرف للأوقية مقابل الدولار (المتوسط السنوي)	39,3	39,3	**39,3**

المصادر : ص.ن.د / و.ا.م

البيان	قانون المالية المعدل لسنة 2024	مشروع قانون المالية لسنة 2025	الفارق
المجموع العام لموارد ميزانية الدولة (بما في ذلك تمويل العجز)	**107 715 543 255**	**116 872 310 000**	9 156 766 745
المجموع العام لإيرادات ميزانية الدولة (دون تمويل العجز)	**104 358 473 393**	**110 500 000 000**	6 141 526 607
موارد الميزانية العامة	**98 875 164 359**	**105 090 000 000**	6 214 835 641
عائدات ضريبية	**67 335 762 303**	**72 230 000 000**	4 894 237 697
إيرادات غير ضريبية	**22 761 250 021**	**22 890 000 000**	128 749 979
ايرادات الصيد	7 566 108 059	**7 560 000 000**	-6 108 059
ايرادات معدنية	3 150 161 636	**2 860 000 000**	-290 161 636
مقسوم الأرباح وإتاوات المؤسسات العمومية	7 396 414 101	**7 370 000 000**	-26 414 101
عائدات اخرى (الديون المتنازل عنها و إيرادات المحروقات و إتاوات الصيد)	4 648 566 226	**5 100 000 000**	451 433 774
إيرادات رأس المال	**1 190 612 035**	**1 170 000 000**	-20 612 035
هبات	**7 587 540 000**	**8 800 000 000**	1 212 460 000
مشاريع	6 857 430 000	**7 270 000 000**	412 570 000
دعم الميزانية	730 110 000	**1 530 000 000**	799 890 000
إيرادات الحسابات الخاصة	**5 483 309 034**	**5 410 000 000**	-73 309 034
فائض/عجز(+ -)	**-3 357 069 861**	**-6 372 310 000**	-3 015 240 139
مجموع عام أعباء ميزانية الدولة	**107 715 543 255**	**116 872 310 000**	9 156 766 745
النفقات الاجمالية للميزانية العامة	**102 232 234 221**	**111 462 310 000**	9 230 075 779
نفقات جارية	**55 958 054 917**	**55 653 000 000**	-305 054 917
أجور ورواتب	25 805 116 886	**27 130 000 000**	1 324 883 114
سلع وخدمات	12 172 000 000	**12 023 000 000**	-149 000 000
تحويلات جارية	15 613 814 248	**14 000 000 000**	-1 613 814 248
فوائد على الدين العمومي	**4 137 280 976**	**4 619 310 000**	482 029 024
خارجية	2 435 460 800	**2 900 000 000**	464 539 200
داخلية	1 701 820 176	**1 719 310 000**	17 489 824
احتياطي مشترك	**2 367 123 783**	**2 500 000 000**	132 876 217
نفقات تجهيز	**42 136 898 328**	**51 190 000 000**	9 053 101 672
استثمار ممول خارجيا ***	10 595 180 000	**11 490 000 000**	894 820 000
استثمار ممول داخليا	31 541 718 328	**39 700 000 000**	8 158 281 672
نفقات حسابات التحويل الخاص	**5 483 309 034**	**5 410 000 000**	-73 309 034

الموارد	قانون المالية المعدل لسنة 2024	مشروع قانون المالية لسنة 2025	التغير	
			بالأوقية	%
المجموع العام لموارد ميزانية الدولة (بمافي ذلك تمويل العجز)	**107 715 543 255**	**116 872 310 000**	**9 156 766 745**	8,50
مجموع موارد ميزانية الدولة (بدون تمويل العجز)	**104 358 473 393**	**110 500 000 000**	**6 141 526 607**	5,89
إيرادات ضريبية	67 335 762 303	**72 230 000 000**	4 894 237 697	7,27
إيرادات غيرضريبية	22 761 250 021	**22 890 000 000**	128 749 979	0,57
إيرادات رأس المال	1 190 612 035	**1 170 000 000**	-20 612 035	-1,73
هبات	7 587 540 000	**8 800 000 000**	1 212 460 000	15,98
مشاريع	6 857 430 000	**7 270 000 000**	412 570 000	6,02
دعم الميزانية	730 110 000	**1 530 000 000**	799 890 000	109,56
إيرادات الحسابات الخاصة	5 483 309 034	**5 410 000 000**	-73 309 034	-1,34
تمويل العجز	**3 357 069 861**	**6 372 310 000**	**3 015 240 139**	89,82

الأعباء	قانون المالية المعدل لسنة 2024	مشروع قانون المالية لسنة 2025	التغير	
			بالأوقية	%
السلطات العمومية وتسيير الإدارات - --	55 958 054 917	55 653 000 000	-305 054 917	**-0,55%**
فوائد على الديون العمومية - --	4 137 280 976	4 619 310 000	482 029 024	**10,44%**
منها فوائد على الدين الخارجي	2 435 460 800	2 900 000 000	464 539 200	**16,02%**
نفقات استثمارية	42 136 898 328	51 190 000 000	9 053 101 672	**17,69%**
مجموع نفقات الميزانية العامة	102 232 234 221	111 462 310 000	9 230 075 779	**8,28%**
نفقات الحسابات الخاصة	5 483 309 034	5 410 000 000	-73 309 034	**-1,36%**
سقف القروض والسلف التي يمكن منحها				
حسابات التحويل الخاص	5 483 309 034	5 410 000 000	-73 309 034	**-1,36%**
ميزانية تحويل خاصة				
إجمالي الأعباء	**107 715 543 255**	**116 872 310 000**	**9 156 766 745**	7,83%